الأمم المتحدة S/PV.9475

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9475

الثلاثاء، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 10/10

نيويورك

الرئيس	السيد جانغ جون/السيد غنغ شوانغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة مطر
	البرازيل	السيد موريتي
	سويسرا	السيد هاوري
	غابون	السيدة كومبي ميسامبو
	غانا	السيد بونسو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فيرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيلي
	اليابان	السيد ياماناكا

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

مفوضو الشرطة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-35201 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 10/10.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

مفوضو الشرطة

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جون – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام؛ والسيد كريستوف بيزيمونغو، مفوض الشرطة، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيدة كريستين فوسن، مفوضة الشرطة، بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ والسيد فيصل شاهكار، مستشار لشرطة الأمم المتحدة، إدارة عمليات السلام؛ والسيدة كارين لاندغرين، المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

إن القصد من هذه الجلسة هو أن تكون تفاعلية قدر الإمكان. ونتطلع إلى تلقي أسئلة من أعضاء المجلس موجهة إلى المفوضين ومن المفوضين موجهة إلى المجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على عقد جلسة الإحاطة هذه. ويسعدني جدا أن ينضم إلي اليوم مستشار الشرطة ومفوضا الشرطة في عمليتينا لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، وكذلك المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن.

نقدر أيما تقدير اعتراف مجلس الأمن بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بوصفها إحدى أكثر الأدوات المتاحة للأمم المتحدة فعالية في تعزيز وصون السلام والأمن الدوليين. ونحن جميعا، المجتمعين هنا اليوم – الدول الأعضاء وأعضاء المجلس والبلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وبأموال – لنا مصلحة في أداء عمليات حفظ السلام لمهمتها وفي نجاحها. وفي الوقت الذي تواجه فيه تعددية الأطراف وحفظ السلام تحديات كبيرة، لا يزال عبء مواصلة العمل الاستباقي لتعزيز أداة حفظ السلام وتكييفها يقع على عاتقنا جميعا. والتحديات العديدة التي تواجه السلام والأمن والتنمية عالميا اليوم، مثل التدهور العالمي في احترام سيادة القانون والفساد وتجاهل القانون الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والهجمات على حقوق الإنسان وتقلص الحيز المدني، تستدعي استجابات فريدة ومحددة من جانب الشرطة. ويجب أن نعمل بشكل جماعي لضمان أن تكون شرطة الأمم المتحدة مستعدة ومجهزة ومزودة بالموارد المناسبة للتصدي لتلك التحديات.

وأشيد بخدمة وتفاني ضباط الشرطة من النساء والرجال المنتشرين في عملياتنا للسلام، الذين يعملون بلا كلل لخدمة المجتمعات المحلية في سياقات صعبة بشكل متزايد. وأود أن أوبن ضباط الشرطة الخمسة الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجبهم خلال العام المنقضي. فلن تُنسى شجاعتهم وتضحياتهم.

كما ورد في تقرير الأمين العام عن الأداء العام لعمليات حفظ السلام (S/2023/646)، أصبحت الفجوة بين ولايات حفظ السلام وما يمكن للبعثات، عمليا، أن تنجزه بالفعل كبيرة جدا، لا سيما في بعض سياقات البعثات. ونبذل قصارى جهدنا وسنواصل القيام بذلك لتعزيز فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، ولا سيما المجالات التي أعطيناها الأولوية في إطار المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. وقد قطعنا خطوات كبيرة في تعزيز التزاماتنا بموجب مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وفي الوفاء بأولويات المبادرة المعززة. ويوفر الرصد الدقيق والشفاف لأداء عمليات حفظ السلام وأثرها الأساس لتحسين عملياتنا. وأصدرنا مؤخرا التقرير المرحلي الثالث للمبادرة المعززة، والذي يضمن بدوره بقاءنا على المسار الصحيح في الوفاء بالتزاماتنا. وسيُقدم التقرير المقبل إلى المجلس في الشهر المقبل.

ومع ذلك، فإن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا يمكنها أن تحقق الكثير بمفردها. فالنزاعات العنيفة آخذة في الازدياد في أنحاء كثيرة من العالم، فيما بلغ عدد النزاعات وشدتها وطولها في جميع أنحاء العالم أعلى مستوياتها منذ فترة ما قبل نهاية الحرب الباردة. ويحدث كل هذا وسط توترات جيوسياسية متصاعدة، بما في ذلك الانقسامات داخل المجلس. وفي هذا السياق، لا يمكن لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تحقق في حالات كثيرة سوى ما أسميها الأهداف المتوسطة الأجل لحفظ السلام، والتي تشمل الحفاظ على وقف إطلاق النار وحماية مئات الآلاف من المدنيين والتوسط في النزاعات المحلية وتعزيز المؤسسات كلما أمكن ذلك. وهذه أهداف هامة جدا، بطبيعة الحال، ولكن الهدف النهائي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هو التوصل إلى حلول سياسية دائمة للنزاعات. ومن دون الدعم السياسي الموحد من قبل الدول الأعضاء – وخاصة مجلس الأمن – للحلول السياسية حيثما تنتشر بعثاتنا، لا يمكننا أن نفعل سوى تخفيف حدة النزاعات وليس حلها. ومع ذلك، سنواصل بذل قصارى جهدنا لدعم الحلول السياسية على الرغم من أننا مكبلون.

ويجب علينا أيضا أن ندير توقعاتنا وأن نعترف بأن تلك الأهداف المتوسطة الأجل لحفظ السلام غايات هامة في حد ذاتها. وتقوم شرطة الأمم المتحدة بدور بارز في تحقيق العديد من هذه الأهداف.

تعترف الأولوية الأولى للمبادرة المعززة، التي تتعلق بضمان الاتساق وراء الاستراتيجيات السياسية، بأن الكيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة تسخر مختلف الموارد والوسائل التي يمكن أن تدعم المسار السياسي للبلد المعني وتؤثر فيه. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشارك شرطة الأمم المتحدة في العديد من المساعي على الصعيدين الوطني والمحلي، كجزء من استراتيجية سياسية، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والشركاء دون الإقليميين، وفي التخطيط للانتقال. وتدعم شرطة الأمم المتحدة العمليات الانتخابية الوطنية من خلال تدريب الشرطة الوطنية الكونغولية على إدارة النظام العام للمساعدة في تأمين الانتخابات، وبشكل أعم، زيادة بناء قدراتها.

وتركز الأولوية الثانية للمبادرة المعززة على تعزيز أوجه التآزر من خلال تكامل استراتيجي وتشغيلي أكبر على نطاق عناصر البعثة. وتواصل شعبة شرطة الأمم المتحدة جهودها لاستخدام النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، بما في ذلك إعداد مؤشرات للأثر فيما يتعلق بالشرطة، لتحسين المساءلة عن الأداء.

إن الأولوية التالية للمبادرة المعززة، وهي ضمان أعلى مستويات المساءلة أمام حفظة السلام، بالغة الأهمية في تحسين سلامة وأمن موظفينا. ودعما لتنفيذ خطة العمل لتحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، نظمت شرطة الأمم المتحدة هذا العام زيارات لفريق تقدير وتقييم الأداء داخل البعثات، والتي شملت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونعمل مع البلدان المساهمة بأفراد شرطة لمعالجة أي جوانب نقص، لا سيما تلك المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات أو القيادة والتحكم. وسيشكّل الاجتماع الوزاري المعني بحفظ السلام الذي سيعقد في أكرا، غانا، في الشهر المقبل فرصة هامة للمساعدة في ضمان حصول حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة على تدريب وتجهيز جيدين.

وتواصل شرطة الأمم المتحدة جهودها لتهيئة بيئة مؤاتية وتعزيز بيئة عمل وأماكن إقامة مراعية للمنظور الجنساني. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، نُفذت عدة مشاريع لصالح النساء حفظة السلام من أفراد القوات العسكرية والشرطة، شملت زيادة نسبة مرافق الاغتسال المشتركة وتجديد أماكن الإقامة وإنشاء مناطق استجمام مخصصة. كما تواصل شرطة الأمم المتحدة فرض مبدأ عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال تعزيز التدريب السابق للنشر والتدريب أثناء البعثة.

وفيما يتعلق بالاتصالات الاستراتيجية، وهي الأولوية السادسة للمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، تساهم شرطة الأمم

المتحدة في الجهود التي تبذلها إدارة عمليات السلام لمكافحة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية بشكل استباقي. وشمل ذلك في الآونة الأخيرة دورة تدريبية باللغة الفرنسية في جمهورية أفريقيا الوسطى مؤخرا، أعدتها القدرة الشرطية الدائمة حول مكافحة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة خلال الدورة الانتخابية.

وقد أُدمجت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع جوانب المبادرة المعززة. ولتعزيز حماية النساء والفتيات في حالات الضعف، لا تزال شرطة الأمم المتحدة تركز على زيادة التواصل مع المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدت الشراكات المجتمعية الطويلة الأمد مع المنظمات المعنية بالإعاقة إلى تحسين فعالية خدمات الشرطة والوصول إلى النساء والفتيات ذوات الإعاقة في المجتمعات المحلية. وفي جنوب السودان، ولمعالجة المخاطر التي تعترض توفير الحماية للنساء، نظمت شرطة الأمم المتحدة عدة دوريات مراعية للمنظور الجنساني بناء على تحليل لمستويات التهديدات التي تتعرض لها النساء، واستنادا إلى المعلومات التي جُمعت من المجتمع المحلي ومصادر الاستخبارات.

وفضلا عن ذلك، وبدعم من دولنا الأعضاء، حققت شرطة الأمم المتحدة بالفعل أهداف التكافؤ بين الجنسين لعام 2025 في معظم فئات الموظفين، حيث تشكل النساء حاليا خُمس عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة تقريبا، بما في ذلك 30 في المائة من أفراد الشرطة المنتدبين و 16 في المائة من أفراد وحدات الشرطة المشكلة.

تشكّل المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام جزءا من العمل الجماعي المتجدد لتعزيز عمليات حفظ السلام بوصفها أداة قيمة للغاية لتحقيق السلام والأمن وتعبيرا عن التضامن الدولي. فمن خلالها، أصبحنا في وضع أفضل، وإن لم يكن ذلك كافيا، لمواجهة التحديات الماثلة اليوم أمام تحقيق السلام والأمن وتحسين حياة من نخدمهم في نهاية المطاف.

وتتيح جلسة الإحاطة السنوية هذه للمجلس فرصة لإعادة تأكيد الدور الحيوي الذي تؤديه شرطة الأمم المتحدة في جميع جوانب منع نشوب النزاعات، من حفظ السلام إلى بناء السلام. وهي تشكّل منتدى لمناقشة بعض الأولويات الرئيسية لأعمال الشرطة في الأمم المتحدة، نهدف من خلاله إلى دعم دولنا الأعضاء في تعزيز خدمات الشرطة التمثيلية والمستجيبة والخاضعة للمساءلة التي تخدم الناس وتحميهم.

ونعرب عن امتنانا العميق للدول الأعضاء على دعمها المستمر والقوي لالتزاماتها وفقا لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام وأولويات المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، ولمساهماتها السخية بأفراد شرطة مؤهلين تأهيلا عاليا للعمل مع شرطة الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته التي ستكون مفيدة وقيمة جدا لمناقشتنا في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيزيمونغو.

السيد بيزيمونغو (*تكلم بالفرنسية*): إنه لشرف عظيم لي أن أعرض أمام مجلس الأمن عمل عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار بناء قدرة قوات الأمن الداخلي، أي الشرطة والدرك في جمهورية أفريقيا الوسطى، دعما لتنفيذ ولاية البعثة واستراتيجيتها السياسية. وفي ذلك السياق، تضطلع شرطة الأمم المتحدة بثلاثة أنواع أساسية من الأنشطة – التدريب والمساعدة التقنية لقوات الأمن الداخلي وتقديم الدعم فيما يتعلق بالهياكل الأساسية والمعدات وتوفير المساعدة المؤسسية – بغية إنشاء شرطة ودرك محترفَين وقادرين على خدمة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى على أساس المبادئ الديمقراطية.

وسأقتصر في ملاحظاتي على نقطتين أساسيتين. أولا، سألخص العمل الذي يضطلع به عنصر شرطة الأمم المتحدة في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات قوات الأمن الداخلي. وثانيا، سأعرض التأثير الملموس لتلك الجهود على قوات الأمن الداخلي.

أولا، إن إنجازات شرطة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في بناء قدرات قوات الأمن الداخلي عديدة ومفيدة. فعلى صعيد التدريب، ساهمت شرطة الأمم المتحدة بشكل فعال في اختيار

مجندين جدد في قوات الأمن الداخلي لضمان عملية توظيف شفافة وشاملة للجميع، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما شاركت شرطة الأمم المتحدة في تدريب المجندين وقدمت الدعم اللوجستي لتنظيم التدريبات. ومنذ عام 2019، تم تجنيد 476 3 عنصرا جديدا وتدريبهم بدعم من شرطة الأمم المتحدة.

وفي موازاة ذلك، ومنذ عام 2018، نظمت شرطة الأمم المتحدة 371 دورة تدريبية متخصصة، تحديدا في التعامل مع حالات العنف الجنساني أو خطاب الكراهية، بمشاركة ما مجموعه 493 10 من عناصر قوات الأمن الداخلي. وكان العديد من هذه الدورات عبارة عن دورات تدريبية للمدربين، بحيث يتمكّن أعضاء قوات الأمن الداخلي الذين دربتهم شرطة الأمم المتحدة، بدورهم، من تدريب زملائهم. وتوفر شرطة الأمم المتحدة أيضا التدريب لعناصر قوات الأمن الداخلي خلال الدوريات المشتركة. وفي عام 2022، تم تسيير 663 7 دورية مشتركة مع قوات الأمن الداخلي.

كما قدمت شرطة الأمم المتحدة دعما كبيرا لقوات الأمن الداخلي على صعيد دعم البنية التحتية والدعم بالمعدات. فمنذ عام 2018، ساعدت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال عنصر الشرطة، في بناء 68 مركزا للشرطة والدرك أو ترميمها، كما دعمت عملية النقل الجوي لنشر قوات الأمن الداخلي في المناطق الداخلية من البلد. وفي سياق تلك العملية، استفاد أكثر من 300 1 عنصر من قوات الأمن الداخلي من عملية النقل هذه في عام 2022 وحده.

وفيما يتعلق بالدعم المؤسسي، أسهمت شرطة الأمم المتحدة في صياغة النصوص الأساسية الضرورية لإنشاء جهاز شرطة ودرك محترفَين. وكان من بين هذه النصوص مشروع المرسوم المتعلق بتنظيم مكتب المفتش العام للدرك الوطني وتشغيله.

وتجدر الإشارة إلى أن كل تلك الإنجازات قد تيسّرت بفضل التعاون الممتاز القائم بين شرطة الأمم المتحدة وقوات الأمن الداخلي في أفريقيا الوسطى.

بعد أن عرضت بإيجاز إنجازات عنصر شرطة الأمم المتحدة في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، على صعيد بناء قدرات قوات الأمن الداخلي، سأوضح الآن الأثر الملموس لتلك الإنجازات على زيادة قدرة قوات الأمن الداخلي.

إن تأثير جهود شرطة بعثة الأمم المتحدة على بناء قدرات قوات الأمن الداخلي كبير. ففي عام 2018، كانت هذه القوات شبه غائبة في البلد وغير قادرة على توفير الخدمات الأساسية للسكان. أما اليوم، وبفضل الجهود المشتركة لحكومة أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة من خلال عنصر الشرطة التابع لها، فقد أصبحت قوات الأمن الداخلي متواجدة، وهي تنفّذ عملها في كل من بانغي وأنحاء واسعة من البلد. ولمسنا تحسنا حقيقيا في النظام العام ومكافحة الجريمة في البلد.

كما أن لجهود شرطة الأمم المتحدة تأثيرا كبيرا على احترام حقوق الإنسان في صفوف قوات الأمن الداخلي، وذلك بفضل مختلف الدورات التدريبية المنظمة بدعم من شعبة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن التنسيق الفعال بين شرطة الأمم المتحدة وقوات الأمن الداخلي في جميع مراكز الشرطة والدرك تقريبا، حيث نقدم المشورة المستمرة حول كيفية التعامل مع القضايا القانونية. وبفضل ذلك الإجراء الذي اتخذته شرطة الأمم المتحدة، يتم تدريجيا استيعاب مفهوم حقوق الإنسان من قبل قوى الأمن الداخلي.

وأود أن آخذ مكتب قمع قطع الطرق في أفريقيا الوسطى كمثال. ففي الماضي، كان هذا المكتب يتسم بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وفي أيار/مايو 2022، بدأت شرطة الأمم المتحدة الاشتراك في موقع واحد مع المكتب بعد المطالبة بالاحترام الصارم لحقوق الإنسان. وخلال الأشهر السبعة الأولى من الاشتراك في الموقع، أطلق المكتب سراح 186 شخصا كانوا محتجزين بصورة غير قانونية. وقام المكتب أيضا بتسوية حالة 20 شخصا آخرين احتجزوا من دون محاكمة لأكثر من عام، وأفرج عن تسعة أشخاص وأحال 11 شخصا إلى المدعي العام. واليوم، تحول مكتب قمع قطع الطرق في أفريقيا الوسطى بالكامل إلى دائرة تبدي احتراما أكبر بكثير لحقوق الإنسان،

وذلك بفضل النوايا الحسنة لسلطات الشرطة في جمهورية أفريقيا الوسطى والثقة المتبادلة والجهود المشتركة لعنصر الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبة حقوق الإنسان.

ومن المهم كذلك الإشارة إلى أثر اشتراك شرطة الأمم المتحدة في موقع واحد في المحكمة الجنائية الخاصة. فشرطة الأمم المتحدة تقدم المشورة والدعم لأفراد الشرطة القضائية الوطنية في التحقيق في قضايا المحكمة الجنائية الخاصة وفي إعدادها، ناقلة إليهم خبرة لا تقدر بثمن. وتسهم شرطة الأمم المتحدة، من خلال موقعها المشترك، إسهاما كبيرا في مكافحة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومما يبعث على الأمل أن نلاحظ أن السلطات الوطنية للشرطة والدرك تواصل الإعراب علنا عن ارتياحها لأثر الدعم الذي تقدمه شرطة الأمم المتحدة، وكذلك لحالة علاقات الثقة والاحترام المتبادل الطيبة بين شرطة الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وقوى الأمن الداخلي.

وفي الختام، نفذت البعثة المتكاملة العديد من مشاريع بناء قدرات قوات الأمن الداخلي من خلال عنصر الشرطة التابع لها، الأمر الذي أحدث أثرا كبيرا. واليوم، تتمتع قوات الأمن الداخلي بقدرة أكبر على توفير خدمات الشرطة لسكان أفريقيا الوسطى. وعلاوة على ذلك، فإن السلطات الوطنية للشرطة والدرك ممتنة جدا لشرطة الأمم المتحدة لما قدمته من دعم بالغ الأهمية. ولكن ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وسيواصل عنصر الشرطة في البعثة المتكاملة توسيع نطاق وجوده في جمهورية أفريقيا الوسطى لتنفيذ ولاية البعثة، ولا سيما حماية المدنيين وتعزيز سيادة القانون واستعادة سلطة الدولة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد بيزيمونغو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة فوسن.

السيدة فوسن (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن.

قبل ثلاثة وعشرين عاما، في 31 تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ المجلس القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن – وهو أول قرار يعترف بأثر النزاع على النساء والفتيات ويتناول الحاجة الملحة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تدخلاتنا في مجال السلام والأمن (انظر S/PV.4213). وبعد أكثر من عقدين من الزمن يجب علينا أيضا، إذ نقر بالمكاسب التي تحققت بشق الأنفس، أن نظل مدركين للثغرات والتحديات التي تنتظرنا.

تشير الخطة الجديدة للسلام إلى أن الأمم المتحدة تقف الآن عند منعطف. فحفظ السلام وأعمال الشرطة في الأمم المتحدة تمر بمنعطف حرج حيث يجب علينا أن نسائل ونقيم ونكيف إذا أردنا أن نستمر في التأثير بشكل إيجابي على حياة الناس الذين كُلِّفنا بخدمتهم. وفي خضم بيئة جيوسياسية عالمية مليئة بالتحديات، أصبحت تهديدات مثل التمييز بين الجنسين والأحداث المناخية الوخيمة مثل الفيضانات والجفاف والنزاعات المرتبطة بالمناخ وانعدام الأمن الغذائي أكثر رسوخا وتؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. ولذلك، يتحتم على تدخلاتنا لحماية المدنيين أن تستمر في مراعاة الأبعاد الجنسانية للتهديدات الجديدة والناشئة.

فعلى سبيل المثال، في بانتيو بجنوب السودان، تزامنت أربع سنوات من هطول الأمطار المتواصل والفيضانات وما نتج عن ذلك من محدودية الحصول على الحطب وفرص كسب العيش للنساء مع ارتفاع حاد في الإبلاغ عن العنف الجنسي والجنساني. وإذ لا نزال نشهد صلات واضحة بين أنماط الطقس الشديدة القسوة والجنسانية، من الواضح أنه يجب علينا أن نعزز فهمنا لتلك الأبعاد الجديدة، فضلا عن طبيعة استجابتنا الشرطية، بما في ذلك التدريب والتوعية وبناء الثقة.

وفي الرَّنْك، في أعالي النيل، التي شهدت وصول أكثر من 350 000 من العائدين واللاجئين – معظمهم من النساء والأطفال – من السودان، أدى جدال حول الوصول إلى الموارد إلى اشتباكات مسلحة بين قبيلتين. وحدث سيناريو مماثل داخل موقع حماية المدنيين في ملكال. وأدى خلاف عند نقطة مياه إلى قتال بين قبيلتي النُّوَير

والشُلُك، مسفرا عن مقتل 17 شخصا على الأقل. وفي وقت لاحق، غادرت قبيلة النُّوَير الموقع إلى مدينة ملكال، ما أثار تحديات إضافية في مجال الحماية.

وفي كل من الرَّنْك وملكال، اضطلعت شرطة الأمم المتحدة بدور حاسم في إخماد التوترات وحماية المدنيين وتوفير ممر آمن للنساء والأطفال من خلال دعم قوات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في إخراج ونقل المدنيين المعرضين للخطر.

وبالإضافة إلى العنف القبلي، لا يزال العنف الجنسي والجنساني يشكل تهديدا منتشرا في جميع أنحاء جنوب السودان. ففي الربع الثالث من عام 2023، وثق قسم حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ما لا يقل عن 50 حادثة عنف جنسي مصنفة على أنها عنف جنسي وجنساني. ومقارنة بالربع الثاني، يمثل ذلك زيادة بنسبة 150 في المائة في الحوادث وزيادة بنسبة 122 في المائة في عدد الضحايا. وعلى الرغم من أن ذلك الارتفاع قد يكون نتيجة لتقدم المزيد من النساء للإبلاغ، فإن حجم ومدى هذه الجرائم لا يزالان وراء ظلال من الوصم والصمت والمحرمات.

ومن الواضح أن شرطة الأمم المتحدة لم تعد قادرة على تسيير أعمالها كالمعتاد. وهناك حاجة إلى تدخلات جديدة ومبتكرة ومعززة تتعلق بأعمال الشرطة المراعية للمنظور الجنساني. وتوفر الخطة الجديدة للسلام خريطة طريق لذلك الانتقال، تثبت صحة تدخلاتنا الجارية في الميدان. وأود أن أتفكر في العمل المستمر لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وشرطة الأمم المتحدة في جنوب السودان، الذي يمكن للآخرين استخلاص دروس قيمة منه. فهما يرتبطان ارتباطا مباشرا بالنهج والأولويات المحددة في الخطة الجديدة للسلام.

أولا وقبل كل شيء، يجب علينا أن نواصل الإصرار على تمثيل المرأة ومشاركتها في جميع عمليات صنع القرار ودعمهما. ويجب أن تكون تلك المشاركة ذات مغزى وأن تشمل نساء من جميع القبائل والمجموعات. إن خطة العمل الوطنية لجنوب السودان لتنفيذ القرار 1325 (2000) نقطة انطلاق جيدة تمكن شرطة الأمم المتحدة من تعزيز مشاركة المرأة وقيادتها. ومع اقتراب الفترة الانتقالية المتوخاة في الاتفاق المنشط بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان من نهايتها، مع الانتخابات المتوقعة في كانون الأول/ديسمبر 2024، واصلت البعثة تيسير الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في المؤسسات والآليات الوطنية والولائية والمحلية.

ثانيا، لئن كان إنشاء الإطار القانوني واللوجستي للأطراف لاختتام الفترة الانتقالية بانتخابات ذات مصداقية أمر بالغ الأهمية، فإن مطلب توحيد الهيكل الأمني من خلال القوات الموحدة اللازمة، بما في ذلك جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، لا يقل أهمية. وكما ذكر الممثل الخاص للأمين العام هايسوم في إحاطاته للمجلس، فإن تهيئة بيئة أمنية مستقرة، بما في ذلك نشر القوات الموحدة اللازمة، أمر أساسي لتهيئة حيز سياسي ومدني يفضي إلى إجراء الانتخابات والتنمية المستدامة في المستقبل على حد سواء. وبالنسبة لشرطة الأمم المتحدة، فإن هذا يعني تحولا استراتيجيا نحو زيادة بناء قدرات جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان للرد على أي عنف قبل الانتخابات وأثناء الانتخابات، مع مراعاة التهديدات المحددة للنساء والفتيات. وبالتوازي مع ذلك، أعطت شرطة الأمم المتحدة الأولوية لبناء قدرات الضابطات من خلال مبادرة شبكة المرأة التابعة لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان.

وتتطلب البيئة المؤاتية لتعزيز السلام المستدام المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والشباب والفئات المهمشة في جميع جوانب الحوكمة. وأعتقد أن بناء الثقة، بوصفه أساسا لتحسين العلاقات بين تلك المجموعات وأجهزة إنفاذ القانون، يمثل نقطة انطلاق أولى حيوية، وستواصل الضابطات الاضطلاع بدور حاسم في ذلك المسعى.

وعلى الرغم من الاعتراف بأن المرأة تؤدي دورا مهما في تحقيق السلام المستدام، إلا أن عدم وجود نساء في المناصب القيادية في جهاز الشرطة الوطنية لا يزال يمثل تحديا، خاصة ونحن نمضي نحو إجراء الانتخابات. وتحدد خطة العمل الوطنية بوضوح القيادة النسائية كهدف عام. ولدعم ذلك، تستكشف شرطة الأمم المتحدة إمكانية تنفيذ

مبادرة لبناء الكفاءات ممولة من المشاريع للضابطات، تؤهلهن للتنافس على المناصب القيادية.

ثالثا، مع تجديد الولاية التي تؤكد مسؤولية البعثة عن حماية المدنيين في جميع أنحاء جنوب السودان – وليس فقط في منطقة عملياتنا – لا يزال الوجود الجغرافي الموسع، مصحوبا بانتشار استباقي وقوي، أمرا محوريا.

في إحاطتي للمجلس في العام الماضي (انظر S/PV.9189)، وصفت الجهود المبذولة لتعزيز الحماية المادية للمدنيين، وفي مقدمتها التصدي للعنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع. ومنذ ذلك الحين، واصل فريق الشرطة المتخصصة القائم على المشاريع التعاون الوثيق مع مدربي جهاز الشرطة الوطنية لتقديم التدريب لوحدة الحماية الخاصة التابعة للجهاز بشأن العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع. ويعتبر برنامج تدريب المدربين ناجحا، وقد حقق بالفعل نتائج من خلال التدريب المتتالي والمهارات داخل جهاز الشرطة الوطنية. ويعمل فريق الشرطة المتخصصة أيضا على تطوير تلك الجهود من خلال إجراء تدريب مخصص لفرادى ضباط الشرطة التابعين لبعثة الأمم المتحدة في جميع المكاتب الميدانية، مع مراعاة السياق المحدد والفروق الدقيقة لكل ولاية من الولايات الـ 10 والمناطق الإدارية الثلاث. وسيقوم ضباط الشرطة المدربون هؤلاء بعد ذلك بمواصلة توفير التدريب المحلي، مما يوسع إلى حد كبير نطاق التحقيقات في مجال العنف الجنسي والجنساني وانتشارها. وعلى الصعيد الوطني، سيمكن ذلك فريق الشرطة المتخصصة من إعادة توجيه الموارد نحو تعزيز رصد الشرطة المحلية وإسداء المشورة إليها وتوجيهها.

وتواصل شرطة الأمم المتحدة أيضا الحفاظ على تعاون وثيق مع العنصر العسكري للبعثة، بما في ذلك في الميدان، من خلال الدوريات المتكاملة والاشتراك في موقع واحد. وبالتالي فإن شرطة الأمم المتحدة قادرة على الوصول إلى النساء في جميع أنحاء البلد، وخاصة أولئك اللواتي يعشن في الضواحي، وزيادة الرصد والتحقيق في العنف الجنسي والجنساني.

وتسلط الخطة الجديدة للسلام الضوء على أهمية التصدي لإفلات الجناة من العقاب مع تيسير تقديم الخدمات والحماية للناجين. تظهر التجربة أن الوجود المستمر أمر بالغ الأهمية من أجل إحداث تغييرات مجتمعية محددة تتعلق بالسلوك الثقافي والإبلاغ. ولذلك تعمل البعثة على توفير وجود لشرطة الأمم المتحدة على أساس التناوب في جميع القواعد الميدانية، بما في ذلك قواعد العمليات المؤقتة وجميع مواقع الأفرقة.

وأنشأت شرطة الأمم المتحدة وشعبة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة إطارا عمليا للتنسيق والتعاون التشغيليين من أجل تعزيز تبادل المعلومات، وتقديم التقارير في مجال حقوق الإنسان، والإنذار المبكر، والرصد المشترك للحوادث المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف الجنسي والجنساني. والزيارات الميدانية المشتركة التي تقوم بها شرطة الأمم المتحدة وشعبة حقوق الإنسان فعالة ومفيدة لكلا الكيانين. وقد أدى التعاون الوثيق بين شرطة الأمم المتحدة والقسم الاستشاري لشؤون سيادة القانون وشعبة حقوق الإنسان إلى زيادة تعزيز تنفيذ استراتيجية المساءلة الخاصة ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وتواصل المساعدة التقنية المشتركة وبناء القدرات المقدمة إلى مؤسسات سيادة القانون على المستوى الوطني ومستوى الولايات تعزيز المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، مع كفالة إمكانية لجوء الضحايا وأسرهم إلى العدالة. كما أدت الجهود الأخرى المبذولة على نطاق البعثة، مثل تدريب الجهات الفاعلة في مجال العدالة المدنية والعسكرية على التحقيق في العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع ومقاضاة مرتكبيه، فضلا عن دعم نشر المحاكم العسكرية ودوائر المحاكم والمحاكم المتنقلة في المناطق النائية التي ليس فيها وجود دائم للجهات الفاعلة في مجال العدالة، إلى تعزيز قدرة سلسلة العدالة.

وكما يمكن لأعضاء المجلس أن يتوقعوا، فإن بعثة الأمم المتحدة ملتزمة بفعل المزيد بموارد أقل. وواصلت البعثة استكشاف تدخلات

ونهج جديدة. وعلى سبيل المثال، في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، رحبت شرطة الأمم المتحدة مؤخرا بنشر ضابطات شرطة إضافيات ناطقات باللغة العربية، مما سمح لنا بالوصول بشكل أعمق داخل المجتمعات المحلية.

وفي الختام، أود أن أكرر أن أعمال الشرطة المراعية للمنظور الجنساني لا تزال تشكل جزءا ونهجا أساسيا من ولاية بعثة الأمم المتحدة. وأنا فخور بالعمل والمبادرات التي قامت بها البعثة. ونستمر في إحداث تغيير كل يوم. وأشكر المجلس على إتاحة الفرصة لي لأتشاطر خبراتي.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر السيدة فوسين على إحاطتها، التي ساعدتنا على فهم المزيد عن عمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيد شاهكار.

السيد شاهكار (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ويسرني أن أنضم إلى وكيل الأمين العام لاكروا، ومفوضي الشرطة من عملياتنا لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، والسيدة كارين لاندغرين، المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن.

اسمحوا لي أن أبدأ بتسليط الضوء على بعض التحديات الرئيسية التي تواجه شرطة الأمم المتحدة والتفكير في إنجازاتنا في المساهمة في النهوض بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام والخطة الجديدة للسلام.

عندما يتعلق الأمر بالتحديات، لا يزال عملنا يتأثر بتفاوت العلاقات ومستويات الثقة بين المؤسسات الحكومية في الدولة المضيفة والبعثات. واسمحوا لي أن أشدد على أن الجهود الناجحة لبناء قدرات الشرطة وتطويرها تُقوَّض، بل تكون مستحيلة في الواقع، عندما تغيب أو تُسحب موافقة الدولة المضيفة.

ووفقا لمناقشات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، هناك حاجة أيضا إلى مواءمة المعدات المملوكة للوحدات مع البيان الجديد لاحتياجات الوحدات، الذي يعكس الحقائق التشغيلية المتغيرة في الميدان، مثل التهديد المتزايد من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، لا سيما في سياقات كتلك في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب أيضا بزيادة الدعم المقدم من البلدان المساهمة بأفراد شرطة، بما في ذلك من خلال نشر القدرات في الوقت المناسب، بدون محاذير، وتعزيز ترتيبات الرفاه بالتعاون مع الأمانة العامة، والأهم من ذلك، تأييد اللجنة الخامسة للتوفيق بين مهام الشرطة الموكلة إليها مع الموارد الكافية.

فيما يتعلق بالإنجازات، واصلت شرطة الأمم المتحدة تحسين حياة الأشخاص الذين نخدمهم. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، قدم عنصر الشرطة التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الدعم لجهود بناء القدرات التي تبذلها الشرطة الوطنية الكونغولية، بما في ذلك ما يتعلق بحماية المدنيين، وتحديد حوادث العنف الجنسي والجنساني والتحقيق فيها، والتدريب على مهارات إجراء المقابلات والتحقيق.

في مالي، وعلى الرغم من السياق السياسي والأمني الصعب، واصلت شرطة الأمم المتحدة أنشطتها وفقا للقرار 2640 (2022) حتى 1 تموز/يوليه، قبل انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وفي إطار تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي والاستراتيجية المركزية لتحقيق الاستقرار، قدمت شرطة الأمم المتحدة الدعم لقوات الأمن المالية في إعادة انتشارها التدريجي في المناطق الوسطى والشمالية من البلد. وشمل هذا الدعم مشاريع تهدف إلى بناء أو إصلاح المرافق وتوفير المعدات والوقود لعمليات محددة للحماية المدنية. وكجزء من الدعم اللوجستي، قدمت شرطة الأمم المتحدة الدعم لنشر 57 من ضباط الشرطة المالية في ميناكا من غاو.

ولدعم بسط سلطة الدولة في جمهورية أفريقيا الوسطى، نشرت شرطة الأمم المتحدة على وجه الخصوص 14 من أفراد الشرطة في سام أواندجا وموباي في شباط/فبراير ونيسان/أبريل على التوالي، مما

وسع نطاق وجودها وسمح لها بتعديل تنظيم صفوفها بالتنسيق مع قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وأقسام أخرى لتحسين نظم الإنذار المبكر.

بناء على ولايتها لدعم جهود الإصلاح الشاملة في العديد من السياقات، واصلت شرطة الأمم المتحدة الدعوة إلى إشراك المرأة في ترتيبات أصحاب المصلحة لإصلاح الشرطة، وكفالة تمثيلها وبالتالي قدرتها على اتخاذ قرارات بشأن المجالس التوجيهية لإصلاح الشرطة، ونشر السياسات بشأن المساواة بين الجنسين في مختلف أجهزة الشرطة وتوفير تدريب الشرطة المراعي للمنظور الجنساني، على النحو المنصوص عليه في إطار التوجيه الاستراتيجي للشرطة الدولية.

وحافظت القدرة الشرطية الدائمة على الأهمية المتزايدة لشرطة الأمم المتحدة في المساعدة على منع نشوب النزاعات وتلبية متطلبات الشرطة الناشئة لعملياتنا الحالية لحفظ السلام حيثما صدر تكليف، وأكدت من جديد هذه الأهمية. كما أن هذا الأصل التشغيلي القابل للنشر السريع يقيم بانتظام القدرات والإمكانيات الحالية للبعثات ووكالات إنفاذ القانون في الدولة المضيفة، بغية زيادة تحسين طريقة عمل شرطة الأمم المتحدة من أجل تعزيز دورها المحوري داخل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وخارجها.

وأحرزت فرقة العمل المعنية بضبط الأمن المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، التي تشترك في رئاستها إدارة عمليات السلام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقدما في تعزيز اتساق السياسات والحوار. وبناء على قرار الجمعية العامة 241/77، الذي اعترف بعمل فرقة العمل، أطلقنا حملة اتصالات لتسليط الضوء على الأثر المضاعف الإيجابي لأعمال شرطة الأمم المتحدة، بينما أسفرت الجهود المشتركة لفرقة العمل عن وضع دليل عن أساليب التحقيق غير القسرية، في تتويج لجهد دام عاما لوضع معايير دولية بشأن أعمال الشرطة والتحقيقات الممتثلة لحقوق الإنسان. وفي المقر، نواصل تعزيز التعاون الثلاثي، بما في ذلك من خلال مؤتمر قمة رؤساء الشرطة الذي تعقده الأمم المتحدة مرة كل سنتين. وتبذل الجهود لعقد قمة رابعة، ستعقد في عام 2024 وستسهم في التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بأفراد شرطة والأمانة العامة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالشرطة.

وطوال هذا العام، واصلنا أيضا تعزيز نظام أداء شرطة الأمم المتحدة، استنادا إلى إطار التوجيه الاستراتيجي. لقد قطعنا خطوات كبيرة في تفعيل برنامج الهيكل التدريبي لشرطة الأمم المتحدة ونأمل في تضييق الفجوة بين السياسة والممارسة من خلال الدورة التدريبية لإطار التوجيه الاستراتيجي عبر الإنترنت التي أصبحت إلزامية الآن. وعلاوة على ذلك، يساعدنا فريق التقييم الدوري للأداء على تحديد القدرات المتغيرة اللازمة للنشر في سياقات محددة للبعثات والتصديق عليها، فضلا عن التحقق من أداء الوحدات وفرادى ضباط الشرطة داخل البعثة.

ولمساعدتنا على تحقيق أهدافنا، سنكون ممتنين لو قدم أعضاء المجلس مزيدا من الدعم. لدينا حاجة ماسة إلى فرادى ضباط الشرطة ذوي الخبرة في مكافحة الجريمة المنظمة – بما في ذلك الجرائم البيئية – والإرهاب، والطب الشرعي، وتحليل الجريمة، والخفارة المجتمعية، والعنف الجنسي والجنساني، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتوعية بمخاطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة والتخفيف من حدتها.

وبالنسبة لوحدات الشرطة المشكلة، نحتاج إلى وحدات ناطقة بالفرنسية ومختلطة بين الجنسين تكون متاحة لنشر السريع ومجهزة بأحدث القدرات، بما في ذلك الأسلحة والتكتيكات الخاصة، والرد السريع، وعناصر الكلاب البوليسية وعناصر الشرطة النهرية. بالإضافة إلى ذلك، نبحث عن أفرقة شرطة متخصصة في الخفارة المجتمعية، والجرائم البيئية، وإدارة النظام العام، وشرطة الحدود والأدلة الجنائية. وإذا أردنا تعزيز التحول الرقمي لحفظ السلام، فسوف نحتاج إلى أدوات لرصد وتحليل وسائل التواصل الاجتماعي لاستخدامها كآليات للإنذار المبكر، وقدرات بث مرئي مباشر عالية الدقة، وموظفين يتقنون تحليل البيانات وإدارتها، والتحقيقات في جرائم الفضاء الإلكتروني، وأمن الفضاء الإلكتروني.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن القيادة المستدامة والمشاركة السياسية المستمرة من جانب الدول الأعضاء أمران لا غنى عنهما لنجاح أعمال شرطة الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد شاهكار على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لاندغرين.

السيدة لاندغرين (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس بشأن أعمال شرطة الأمم المتحدة في سياق خطة الأمين العام الجديدة للسلام.

إن أعمال شرطة الأمم المتحدة أداة قيمة جدا في جهود الأمم المتحدة لتعزيز سيادة القانون وحماية السكان في السياقات الهشة. وهي تستحق مناقشة رفيعة من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة كجزء من التفكير في مستقبل عمليات السلام الذي توصي به الخطة الجديدة للسلام. تتناول الخطة الجديدة للسلام أيضا الصلات بين النزاع والمصالح الإجرامية في سياق تجدد النزاع بين الدول وتدويل النزاعات. ومن اللافت للنظر أنها تشير إلى أنه بين عامي 2015 و 2021 كانت الجريمة المنظمة مسؤولة عن عدد من الوفيات يماثل كل النزاعات المسلحة مجتمعة. وهذا ما ستركز عليه ملاحظاتي اليوم – أعمال شرطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالجريمة المنظمة.

تعمل معظم عمليات الأمم المتحدة للسلام، سواء بعثات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة، في سياقات متأثرة بالجريمة المنظمة. ويمكن للجماعات الإجرامية أن تلعب أدوارا كبيرة في إفساد عمليات السلام. إن الأنشطة غير المشروعة – ولا سيما الاتجار بالمخدرات والذهب والأخشاب والموارد الطبيعية الأخرى والأسلحة والبشر والتدفقات المالية وغير ذلك – تدعم الجماعات المسلحة وتؤدي إلى زعزعة الاستقرار. في الواقع، هناك قول مأثور معروف مفاده أن نزاعات عديدة أصبحت تتعلق الآن بالجشع أكثر من المظالم. وقد أشار المجلس إلى الجريمة المنظمة في عدة سياقات، بما في ذلك التحدي الذي تشكله الجريمة المنظمة لسلطة الدولة. وقد ربطت قرارات المجلس بشكل خاص الأنشطة الإجرامية بالجماعات المسلحة من غير الدول. وعند إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في حزيران/يونيه 2013، على سبيل المثال، تحدث المجلس عن الحاجة الملحة إلى التصدي للتهديدات الخطيرة التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية في منطقة الساحل، بما في ذلك صلاتها بالإرهاب. وقد تتنافس الجهات الفاعلة من غير الدول أيضا مع الدولة بل وتقاسمها عندما تكتسب نفوذا سياسيا. ويمكن أن تصبح الجريمة المنظمة جزءا لا يتجزأ من مؤسسات الدولة. وتشير إحدى دراسات الأمم المتحدة إلى أن الجريمة المنظمة يمكن فهمها على أفضل وجه على أنها استراتيجية تعتمدها طائفة من الجهات الفاعلة في النزاعات، بما فيها الدولة، لتحقيق أهدافها.

وقد أبرز مجلس الأمن الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه عناصر شرطة الأمم المتحدة في بناء قدرة مؤسسات الشرطة في الدولة المضيفة وغيرها من مؤسسات إنفاذ القانون على التصدي للجريمة المنظمة، ولا سيما عن طريق تقديم الدعم في مجال الهجرة والأمن البحري ومنع الجريمة والتصدي لها والتحقيق فيها.

وقد قدمت الأمم المتحدة وشركاؤها في عمليات السلام طائفة من الاستجابات الشرطية للجريمة المنظمة. وفي سياقات مثل تيمور – ليشتي وكوسوفو، كان لشرطة الأمم المتحدة ولايات تنفيذية تتعلق بالشرطة تولت فيها مسؤولية إنفاذ القانون. وفي هايتي، تصرفت الأمم المتحدة بقوة ضد العصابات وعنف العصابات، ولا سيما أثناء نشر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، باستخدام قواتها وشرطتها، بما في ذلك وحدات الشرطة المشكلة، فضلا عن الاستخبارات. وفي مالي، أنشأ عنصر الأمم المتحدة وحدة متخصصة في الجريمة الخطيرة والمنظمة. وتتطلب فعالية إجراءات الشرطة في هذا المجال الحساس أيضاً وجود سلطة قضائية عاملة وشجاعة. ولمعالجة ذلك، دعمت الأمم المتحدة في غواتيمالا في تسعينيات القرن العشرين جلب كفاءة قضائية من خارج البلد.

وعلى الرغم من أن بعثة دعم الأمن المتعددة الجنسيات في هايتي ليست بعثة تابعة لشرطة الأمم المتحدة، فإن مهمتها المتمثلة في دعم

الشرطة الوطنية الهايتية للتصدي لعنف العصابات ستُفيد من تجارب الأمم المتحدة والدروس المستفادة في ذلك الصدد. تصرف المجلس بموجب الفصل الحادي عشر، باتخاذه القرار 2699 (2023) في الشهر الماضي، بعد أن قرر أن الحالة في هايتي لا تزال تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين وللاستقرار في المنطقة. وقبل ذلك بعام، في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2022، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2653 (2022)، الذي ينشئ نظاماً للجزاءات المفروضة على هايتي تشمل معاييره لتحديد الجهات الخاضعة للجزاءات الانخراط في أنشطة إجرامية أو دعمها، والعنف الذي تشارك فيه الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية. وأود أن أذكر في ذلك الصدد أن عمل أفرقة خبراء الأمم المتحدة قيّمٌ على نحو متميز في تسليطه الضوء على موضوع الجريمة المنظمة القاتم.

وهناك سياقان آخران للسلام والأمن قد تثبت فيهما عمليات حفظ الأمن للتصدي للجريمة المنظمة أهميتها. السياق الأول هو سياق الفترات الانتقالية. أشار وكيل الأمين العام لاكروا، في حديثه في هذه الجلسة عام 2021 (انظر S/PV.8901)، إلى أن شرطة الأمم المتحدة تساهم في عمليات الانتقال في مرحلة ما بعد النزاع في البلدان المضيفة، مشيرة إلى دورها في تسهيل إنهاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، والتوفير المؤقت لأعمال ضبط الأمن وقدرات التخطيط للشرطة ونقل المعرفة. ويبدو من النادر جداً أن تبقى شرطة الأمم المتحدة في الميدان بمجرد مغادرة القوات، ولكن هل من المنطقي أن تغادر في نفس اللحظة التي يغادر فيها أفراد نظاميون آخرون؟ وعلاوة على ذلك، ولئن كانت الجريمة المنظمة أيضاً مسألة تخص الجهات الفاعلة في مجال التنمية، فإن رحيل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، الذي غالباً ما يجري والمؤسسات الوطنية لا تزال هشة، يمثل لحظة شديدة الخطورة بالنسبة لاستقلال القضاء وقطاع الأمن. وستنظر بعض الجهات الفاعلة الإجرامية إلى ذلك على أنه فرصة. وباختصار، ربما يستحق دور شرطة الأمم المتحدة في المراحل الانتقالية مزيداً من التركيز.

والظرف الثاني الذي يمكن أن يستفيد أيضاً من مواصلة نظر المجلس فيه هو نوع إجراءات الإنفاذ التي نوقشت في الخطة الجديدة للسلام. وفي الحالات التي يستمر فيها النزاع، لا بدّ من فهم الاقتصاد السياسي للحرب – من المستفيد منه، وكيف – ووضع استراتيجيات لمعالجة ذلك المحرك المحدد للنزاع. يمكن للجريمة المربحة أن تثبّط السلام بقوة، ولكن قد يكون من الصعب على الشركاء الاتفاق على تحليل السياق؛ وهذا هو أحد الدروس المستفادة من العملية المختلطة في دارفور. ويمكن أن تكون الأسئلة المطروحة على المجلس هنا هي: عندما تقوم منظمة إقليمية أو تحالف تأذن له الأمم المتحدة بأعمال الإنفاذ أو حفظ السلام، ما هو دور الشرطة في الأمم المتحدة، ومن سيكون مسؤولاً سياسياً عن تناول المسألة الحساسة للجريمة المنظمة؟ وفي المناقشة التي دارت حتى الآن بشأن الإنفاذ من جانب الجهات الفاعلة الإقليمية، ليس من الواضح ما إذا كان قد أجري أي نقاش بشأن الدور المحتمل للشرطة. وسيكون ذلك الآن في الوقت المناسب. وثمة سؤال آخر هو مدى قدرة أفرقة الأمم المتحدة القطرية حقاً على التصدي لشبح الجريمة المنظمة التي تهدد السلام المستدام – التي وفرت لها مشاركة المجلس دعماً سياسياً هاماً.

تشكّل شرطة الأمم المتحدة نحو 12 في المائة من أفراد الأمم المتحدة النظاميين ولكنها تؤدي أدواراً حاسمة في سلسلة العدالة وفي حماية المدنيين وفي التواصل مع المجتمعات المحلية. وإنني محظوظة لأني عملت مع ضباط شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكّلة كممثلة خاصة للأمين العام في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بين عامي 2012 و 2015، وأشرفتُ على عمل شرطة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك عندما عملتُ مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في أوائل تسعينيات القرن العشرين.

تواجه أعمال الشرطة في الأمم المتحدة آمالاً كبيرة، كما توضح الولايات، وبيئة سياسية متزايدة التشدد لعمليات السلام. كما أن التصدي للجريمة المنظمة عمل ينطوي على مخاطر كبيرة. ويمكن لتأمّل المجلس المتوقع في مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام أن يتيح الفرصة للأمانة العامة لتقديم عروض بشأن الجريمة المنظمة ودور شرطة الأمم

المتحدة مع الجهات الفاعلة الأخرى في دعم تحقيق الاستقرار والسلام في الأجل الطويل، وللدول الأعضاء للنظر فيها بعمق.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة لاندغرين على إحاطتها.

تمثل الآراء التي شاطرتنا إياها السيدة لاندغرين في بيانها منظوراً فريداً فيما يتعلق بدور شرطة الأمم المتحدة والمسائل التي يتعين معالجتها في المستقبل. لقد زودتنا بقدر كبير من مادة للتفكير وهو ما سيكون بالتأكيد مفيداً جداً لمداولاتنا في هذه الجلسة اليوم.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

في البداية، أود مرة أخرى أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا ومفوضي الشرطة لدينا – المفوض بيزيمونغو، والمفوض فوسين، والمستشار شاهكار – والسيدة لاندغرين على إحاطاتهم. تعد شرطة الأمم المتحدة عنصراً هاماً في عمليات الأمم المتحدة للسلام وقد أدّت دوراً أساسياً على مر السنين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة كبيرة بجميع ضباط شرطة الأمم المتحدة العاملين في بعثات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم.

ويمثل الحوار السنوي اليوم فرصة هامة، ليس لمجلس الأمن ومفوضي الشرطة في مختلف البعثات لمناقشة المواضيع المتصلة بالشرطة فحسب، بل أيضاً للتداول بشأن المسائل الشاملة والأساسية التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

تواجه عمليات الأمم المتحدة للسلام حالياً أوضاعاً وتحديات لم يسبق لها مثيل، وتحتاج عمليات الصلام التي تقوم بها الأمم المتحدة إلى الإصلاح والتحول. وفي هذا السياق، ينبغي لأعمال الشرطة التابعة للأمم المتحدة أن تواصل أداء دورها، ولكن على نحو أفضل. ودعماً لجهود الأمم المتحدة للاستجابة للحالات والتحديات الجديدة، وضع الأمين العام غوتيريش في خطته الجديدة للسلام توصيات هامة بشأن تعزيز عمليات السلام. ويوفر تقرير الأمين العام عن التقييم الشامل للأداء العام لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الصادر في آب/أغسطس الماضي (S/2023/646)، مرجعاً قيّماً في ذلك الصدد أيضاً. وفي ضوء الحالة التي نواجهها حالياً وتوصيات الأمين العام، أود أن أدلي بالنقاط التالية:

أولاً، هناك حاجة إلى جعل ولايات حفظ السلام أكثر واقعية. وأصبحت الولايات معقدة وغير عملية على مر السنين بالنسبة للعديد من عمليات الأمم المتحدة للسلام التي طال أمدها، مع عدم وضوح الأولويات. إن عدد المهام آخذ في الازدياد، لكن الأولويات لم تعد واضحة. وفي بعض الحالات، أصبحت الولايات منفصلة عن الواقع. واقترح الأمين العام في خطته الجديدة للسلام أن تعطى عمليات الأمم المتحدة للسلام ولايات واضحة ومحددة الأولويات وقابلة للتحقيق يمكن تكييفها مع الحالة المتغيرة على أرض الواقع. ونعتقد أنه يجب على أعمال الشرطة التي تنفذها الأمم المتحدة، بوصفها حلقة وصل حاسمة في عمليات السلام، أن تفي بحزم بالولاية الأساسية المتمثلة في تعزيز التسوية السياسية وأن تستكشف باستمرار سبلاً جديدة للاستفادة من ميزتها لتيسير أداء الولايات الشاملة لبعثات الأمم المتحدة.

ثانياً، ينبغي إقامة شراكات مستقرة مع البلدان المضيفة. وتشكل العلاقات مع البلد المضيف تحدياً رئيسياً يواجه العديد من بعثات الأمم المتحدة اليوم. ويجب على بعثات الأمم المتحدة أن تقيم اتصالات وثيقة مع الحكومات المضيفة لها وأن تأخذ الانطباعات الواردة من المجتمعات المحلية مأخذ الجد. وينبغي لشرطة الأمم المتحدة أن تفسح المجال كاملاً لمزاياها الفريدة في مجال الاتصال الاستراتيجي وأن تعزز فهم المجتمعات المحلية لبعثات الأمم المتحدة وثقتها بها، من خلال جملة أمور منها أنشطة الشرطة الموجهة نحو المجتمعات المحلية.

استخدم بعض مقدمي الإحاطات في بياناتهم مصطلح بناء الثقة. وفي رأيي أن بناء الطمأنينة وبناء الثقة هما بالضبط نوع الأنشطة التي نحتاج إليها لتمكين عمليات الأمم المتحدة للسلام، بما فيها حفظ السلام، من الاضطلاع بدور حاسم.

وأود أن أطرح سؤالا على جميع مفوضي الشرطة الحاضرين هنا اليوم: فيما يتعلق بزيادة الثقة بين بعثاتهم والبلدان المضيفة، ما هي الاقتراحات والتوصيات الفضلى والعملية التي لديهم في ذلك الصدد؟

ثالثا، يجب أن نعزز بناء قدرات البلدان المضيفة. فالتجارب السابقة تبين أن دعم بناء قدرات البلدان المضيفة طريقة مضمونة للحفاظ على مرونة وفعالية بعثات الأمم المتحدة وضمان نجاحها في نهاية المطاف. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي إدماج دعم بناء قدرات البلد المضيف، بما في ذلك قدرات التنمية المستدامة، في تخطيط بعثات الأمم المتحدة للمراحل الانتقالية والخروج وتقييم الأداء. ومن واجب شرطة الأمم المتحدة أيضا أن تدعم بناء قدرات إنفاذ القانون والقدرات القضائية في البلدان المضيفة. وقد تراكمت لدى كل من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى خبرة مفيدة في هذا الصدد، ومن المهم تقييم أفضل ممارساتهما بغية تكرارها في سياقات أخرى. وآمل أيضا أن نتمكن، على أساس تبادل الآراء اليوم، من تعزيز بعض الممارسات الجيدة في بعثات أخرى.

رابعا، يجب أن نكفل سلامة حفظة السلام وأمنهم. وتذكرنا الموجة الأخيرة من الهجمات بأن المخاطر الأمنية التي تواجه حفظة السلام التابعين لنا لا تزال حادة. ومن الأهمية بمكان تنفيذ القرار 2518 (2020) بالكامل بغية توفير حماية محددة الهدف بصورة أكبر لحفظة السلام. فشرطة الأمم المتحدة، وخاصة فرادى ضباط الشرطة، لديها معدات محدودة وتتعرض لمخاطر أمنية كبيرة. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تحافظ على اتصال وتنسيق وثيقين لتعزيز النشر الكامل وفي الوقت المناسب لضباط الشرطة المزودين بالمعدات الكافية لضمان قدرات شرطة الأمم المتحدة على الحماية الذاتية والاستجابة لحالات الطوارئ.

خامسا، يجب أن نفسح المجال كاملا للدور الفريد الذي يضطلع به حفظة السلام من النساء. وكما ذكرت السيدة فوسين في بيانها، هناك عدد متزايد من حفظة السلام من النساء يساهمن في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وترحب الصين بذلك التطور. ويجب أن توفر بعثات الأمم المتحدة فرصا متكافئة للنساء في التدريب والتعيين والترقية، وأن تتخذ الترتيبات المناسبة من حيث اللوجستيات والأمن لتيسير أداء ضابطات الشرطة لواجباتهن. وفي الوقت نفسه، ظل اختلال التوازن في التمثيل الجغرافي مسألة مستمرة. ونأمل أن توظف الدول الأخرى المزيد من المواهب من البلدان النامية وأن تكلف هؤلاء المعينين بمناصب متوسطة وعليا في إدارة عمليات السلام وفي البعثات الميدانية.

سادسا، يجب أن نتصدى للتحديات التي تفرضها التكنولوجيات الناشئة. فلا يزال التطور المدمر للتكنولوجيات الناشئة يؤثر تأثيرا معقدا على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب على الأمانة العامة والبعثات الميدانية مواكبة هذه التطورات، وتعظيم الفوائد مع تجنب الضرر وتعزيز التحول الرقمي باطراد. وفي تلك العملية، من الأهمية بمكان احترام سيادة البلدان المضيفة وملكيتها لزمام الأمور، وضمان أن تكون التكنولوجيات المعتمدة آمنة ويعول عليها. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى إنشاء آلية للمساءلة وتحسينها لتجنب إساءة استخدام التكنولوجيات واستخدامها بشكل مغلوط واستخدامها لأغراض خبيثة. وعلى هذا الأساس، ينبغي لشرطة الأمم المتحدة أن تستفيد بفعالية من الدور التمكيني للتكنولوجيات الناشئة لتحسين قدرات مثل الإلمام بالحالة والاتصالات الاستراتيجية. ونأمل أن يجري أعضاء المجلس، خلال هذه الجلسة، تبادلا متعمقا للآراء. وبتسليط الضوء على تعزيز أعمال الشرطة في الأمم المتحدة، قد يرغب المجلس في استكشاف سبل تصميم الولايات وإدارة عمليات السلام بطريقة أكثر وحدة وكفاءة من أجل تقديم إسهامات أكبر في صون السلم الدولي وتحقيق الأمن المشترك.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

السيد بونسو (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد جون – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام؛ والسيد كريستوف بيزيمونغو، مفوض الشرطة، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيدة كريستين فوسين، مفوضة الشرطة، بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ والسيد فيصل شاهكار، مستشار شرطة الأمم المتحدة؛ والسيدة كارين لاندغرين، المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، على إحاطاتهم المتبصرة بشأن مختلف جوانب أعمال الشرطة في الأمم المتحدة.

لقد أثبتت الأمم المتحدة، على مر السنين، قدرتها على الحفاظ على النظام الاجتماعي في السياقات الهشة وسياق النزاعات من خلال توفير أعمال شرطية تتسم بالفعالية والكفاءة وتخضع للمساءلة في مختلف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي هذه المناسبة، نرى من المناسب أن نشيد بجميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، ولا سيما أفراد الشرطة، على التزامهم وجهودهم المتواصلة. وندعو لمن جادوا بأرواحهم أثناء أداء الواجب بأن ترقد أرواحهم في سلام وألا تذهب تضحياتهم سدى.

منذ أن أرسلت غانا لأول مرة أفراد شرطة للقيام بمهام حفظ السلام الدولية في الكونغو في ستينيات القرن العشرين، واصلنا التقيد بالمعايير المطلوبة للشرطة الدولية، كما يتضح طوال دورة حفظ السلام في ممارساتنا قبل النشر وما بعده. وإلى جانب توفير الحماية المادية للمدنيين وكفالة القانون والنظام في مناطق النزاع، دعمت إسهاماتنا شرطة الأمم المتحدة في إعادة الأمل للمدنيين المكروبين والمشردين. كما ساهمت في بناء الثقة في المجتمعات الهشة من خلال المراقبة المدعومة بالاستخبارات والشرطة المجتمعية، ويسرت المساءلة من خلال إجراء تحقيقات في حوادث العنف الجنسي والجنساني وانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الجرائم الخطيرة. ومن خلال 468 ضابط شرطة، يشكلون وحدات الشرطة المشكلة وفرادى ضباط الشرطة في مختلف بعثات الأمم المتحدة المأذون بها، نسلم بأهمية المداولات البناءة من أجل بناء توافق في الآراء بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز الدبلوماسية الوقائية، وتشكيل نموذج المنع والحفاظ على السلام داخل البلدان، وتحويل ديناميات القوة الجنسانية في السلام والأمن، وتعزيز عمليات السلام والشراكات.

وفي سياق خطة الأمين العام الجديدة للسلام ومبادرة "العمل من أجل حفظ السلام" و "المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام"، أود أن أدلي بالنقاط التالية، الوثيقة الصلة بعمل شرطة الأمم المتحدة والتي تنطوي على إمكانية الإسهام بشكل مباشر في تحقيق خطة الأمين العام الجديدة للسلام.

أولا، في خضم التحديات المتزايدة التي تواجه عمليات الأمم المتحدة للسلام، ندعو إلى اضطلاع شرطة الأمم المتحدة بدور رئيسي في عمليات السلام لإعادة بناء الثقة والتضامن مع المجتمعات بطرق يمكن أن تعزز العقد الاجتماعي بين المواطنين ومؤسسات الحكم وقادتهم، وحماية المواطنين وتمكينهم، وتعزيز الثقة داخل المجتمعات التي تفتقر إلى الثقة. وكما أشرنا من قبل، فإن لأعمال الشرطة في الأمم المتحدة أثرا واضحا، لا سيما على المجتمعات المضيفة، وبالعمل مع الدول المضيفة والمجتمعات المحلية، يجب أن نستفيد من تلك الميزة الفريدة لتقويض بعض المظالم التي تستخدمها الجماعات المتطرفة العنيفة والإرهابيون لخداع العديد من المجتمعات الهشة. وستشجع غانا التواصل المستمر لإدارة عمليات السلام والبعثات الميدانية في هذاالصدد.

ثانيا، تؤيد غانا ملكية وطنية أقوى لزمام التدابير الوقائية، وتشدد على مسؤولية الدول الأعضاء عن استدامة الهياكل الأساسية الوطنية للسلام بطريقة مهنية للعمل مع المنظمات الإقليمية في تنفيذ استراتيجيات الوقاية. وفي هذا الصدد، نرى أنه حتى في الوقت الذي قد تفرض فيه عمليات السلام حلولا مصممة خصيصا لمعالجة مسببات عدم الاستقرار في الدول المضيفة، ينبغي دائما إعطاء دفعة قوية لتنفيذ نهج تصاعدية تصيغ الملكية المجتمعية والوطنية لزمام الاستثمار في السلام، التي ستتشابك أيضا مع الآليات الإقليمية للإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات التي يمكن أن تدعم جهود السلام وتنهض بها.

وفي الختام، نشجع على مواصلة نشر الحلول الابتكارية والتكنولوجية للتصدي لتحديات حفظ السلام ودعم أداء شرطة الأمم المتحدة في إطار ولايات عمليات الأمم المتحدة للسلام. ونشدد أيضا على أهمية ضمان توفير التمويل والموارد الكافية لجميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي صدر بها تكليف لتمكينها من الوفاء بمسؤولياتها ودعم أنشطة بناء السلام طوال دورة حياة عمليات حفظ السلام، وخاصة خلال المراحل الانتقالية.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): نشكر المتكلمين على إحاطاتهم. تود سويسرا أن تعرب عن امتنانها لضباط الشرطة الملتزمين،

يوما بعد يوم وأحيانا في ظروف بالغة الصعوبة، بالحفاظ على القانون والنظام، وحماية المدنيين، وتطوير قدرات الشرطة في البلدان المضيفة لهم، ونشيد بجميع الذين فقدوا أرواحهم وهم يعملون من أجل عالم أكثر أمنا وسلاما. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، إن تطوير قدرات الشرطة المحلية أمر أساسي. يجب أن تكون الدولة المضيفة قادرة على كفالة سلامة مواطنيها. وعلى وجه الخصوص، يلزم بذل جهد كبير لتطوير القدرات اللازمة للحفاظ على النظام العام، على سبيل المثال في الفترة السابقة للانتخابات، كما نتوقع أن نرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. ويمكن لأفرقة الشرطة الخاصة أن تؤدي دورا هاما في ذلك التدريب، وكذلك في مجالات مثل علم الطب الشرعي، وأعمال الخفارة المجتمعية، ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس. وفي سياق عمليات الانتقال والتخفيضات العسكرية للبعثات، ينبغي للمجلس أن ينظر في إمكانية زيادة عنصر الشرطة مؤقتا على أساس كل حالة على حدة بغية ضمان حصول الدولة المضيفة على أفضل دعم ممكن فيما تتولى مهام الشرطة والقضاء. وينبغي أيضا تنسيق تلك الزيادة في قوام الهيئات غير العسكرية مع الوكالات والصناديق والبرامج التي تواصل الاضطلاع بأنشطة الأمم المتحدة بعد انسحاب بعثة ما، مما يعزز استدامة المبادرات المتخذة خلال فترة دوام البعثة.

ثانيا، للشرطة دور حاسم تؤديه في حماية المدنيين كجزء من تواصلها مع السكان. وتشكل شبكتها عنصرا أساسيا في نظام الإنذار المبكر، ولذلك من الضروري أن يكون هناك أفراد قادرون على التواصل، بشكل مستقل أو بمساعدة، باللغات المحلية. ومشاركة عنصر الشرطة مع لجان حماية المجتمعات المحلية في سياق أبيي مثال على ذلك، نرحب به ريثما يتم تشكيل دائرة شرطة أبيي. وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان المساهمة بأفراد شرطة أن تكفل تدريب الأفراد الذين تنشرهم تدريبا كافيا، بحيث يمكن ترجمة المعلومات التي يتم الحصول عليها إلى تخطيط فعال، بما في ذلك ما يتعلق بعمليات الحماية. ومن المهم أيضا أن يكون القادة مستعدين جيدا لمثل هذه التحديات. ولهذا السبب تستضيف سويسرا دورة قادة شرطة الأمم المتحدة التي بدأت أمس في بلدي.

ثالثا، إن العمل الجاري لتحسين أداء عنصر الشرطة إيجابي، ونرحب بالجهود المبذولة لتكامل مختلف عناصر بعثة ما، بما في ذلك على مستوى العمليات المشتركة ومراكز التحليل. غير أن هذا التكامل يجب أن يكون مقترنا بتحديد واضح لمهام كل عنصر. تختلف مهام الشرطة عن مهام العنصرين العسكري والمدني، وينبغي تجنب التمييع. ويشكل التنفيذ المنهجي للنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء خطوة هامة نحو قياس أداء البعثة ككل. وفي ذلك الصدد، نرى أن من المهم للبعثات ألا تركز على الأرقام فحسب، بل على التقييمات النوعية. فعلى سبيل المثال، ينبغي تقييم أثر الدوريات، وليس مجرد أعدادها. ومن شأن عملية منهجية لإبداء الآراء أن تمكننا من تحديد النجاحات والإخفاقات واستخلاص الدروس منها. وينطبق ذلك أيضا على استعراضات جودة المعدات وتدريب الأفراد.

ويمكن لعناصر الشرطة، في جملة أمور، أن تؤدي دورا رئيسيا في تعزيز سيادة القانون ومنع ومكافحة انتشار الأسلحة، وهما عنصران هامان في الخطة الجديدة للسلام. وإذن المجلس مؤخرا ببعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي (انظر S/PV.9430) يأخذ ذلك الدور في الحسبان. وستواصل سويسرا الإسهام في جهود شرطة الأمم المتحدة بتزويدها بضباط الشرطة ذوي الخبرة والمهارات اللغوية اللازمة لزيادة أثر بعثات السلام.

السيد موريتي (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا ومستشار الشرطة شاهكار على إحاطتيهما، والمفوضين فوسين وبيزيمونغو على ملاحظاتهما وعلى عملهما القيم. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسيدة لاندغرين على أفكارها الثاقبة.

يواصل عنصر الشرطة في بعثات الأمم المتحدة الاضطلاع بمهام متزايدة التعقيد. وقد يطلب من أفراد شرطة الأمم المتحدة، الذين يعملون في المناطق التي تكون فيها مؤسسات الدولة ضعيفة أو غير موجودة، إعادة إرساء النظام وحماية المدنيين في بيئات بالغة الصعوبة. وفي ذلك السياق، من المزايا الكبرى أن تكون عناصر الشرطة في وضع يمكنها بشكل جيد من التواصل مع المجتمعات

المحلية، وهو أمر أساسي لنجاح أي بعثة ولتعزيز السلام المستدام. ونظرا لطبيعة مهمتها، تعمل الشرطة أيضا كشركاء في الفترات الانتقالية، عندما يكون أمن المجتمعات المحلية في خطر ولا تستطيع الدولة أداء وظائفها على النحو الملائم. كما أن وحدات الشرطة في بعثات الأمم المتحدة مهمة جدا في بناء السلام. وهناك، يكتسي جانب بناء المؤسسات أهمية محورية لدعم العمليات السياسية الرامية إلى تحقيق التطبيع والاستقرار الاجتماعي.

ويمكن لشرطة الأمم المتحدة، بل وينبغي لها، أن تعزز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إن نشر ضابطات شرطة له تأثير إيجابي على التواصل مع المجتمعات المحلية، حيث من المرجح أن تكون النساء في مواقف أضعف. وتؤدي الضابطات دورا خاصا في بناء الثقة مع المجتمعات المحلية، مما يسهم في تنفيذ ولايات البعثات بمزيد من الكفاءة. وينبغي أن يشغل المزيد من النساء مناصب قيادية من أجل تعزيز تلك المكاسب.

ويتوقف أداء البعثات وعناصر الشرطة التابعة لها على القدرات والموارد المناسبة. ويوصي الأمين العام بحق في خطته الجديدة للسلام بتزويد الولايات بالموارد الكافية وتكييفها مع الظروف المتغيرة والتطورات السياسية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يتلقى أفراد الشرطة تدريبا كافيا حتى يتمكنوا من الاستجابة بمرونة للتغيرات على أرض الواقع وتزويدهم بالأدوات الكافية للوفاء بولاية البعثة. ولا تزال البرازيل ملتزمة بتعزيز بناء القدرات في مجال حفظ السلام، بما في ذلك لعناصر الشرطة. في أيلول/سبتمبر، استضافت البرازيل دورة تدريبية لإعداد مدربين معتمدين من الأمم المتحدة لثلاثة برامج تدريبية بشأن أعمال الشرطة الموجهة نحو المجتمعات المحلية، ورصد الشرطة، وتوجيهها وإسداء المشورة لها، وبناء قدرات الشرطة وتطويرها.

وينبغي لنا أيضا أن نكفل أمن أفراد الشرطة وهم يضطلعون بمهامهم. يمكن أن يؤدي الاستثمار في الاتصالات الاستراتيجية إلى تبديد المعلومات الخاطئة والمضللة والحد من التهديدات الناشئة عن هذه الممارسات الخبيثة. كما أن وجود قنوات اتصال مفتوحة مع المجتمعات المحلية والسلطات الوطنية وأصحاب المصلحة المعنيين أمر بالغ الأهمية لشرح الولايات ومعايرة التوقعات من البعثات.

ويعمل أفراد الشرطة في بعثات الأمم المتحدة على الوفاء بواحدة من أهم المهام الأساسية لحفظ السلام – إعادة إرساء النظام والأوضاع الطبيعية في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات، إما بشكل مباشر أو من خلال التعاون مع المؤسسات المحلية. وهم يسهمون بذلك في احترام حقوق الإنسان واستئناف الأنشطة الاقتصادية. ولذلك فهم جزء أساسي من هيكل السلام والأمن الذي تفخر البرازيل بالإسهام فيه بتقديم أفضل مهنييها في مجال إنفاذ القانون.

السيدة كومبي ميسامبو (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة، التي أتاحت لنا الفرصة لتناول مسألة إسهام قوات شرطة الأمم المتحدة في الخطة الجديدة للسلام. وأتوجه بالشكر أيضا إلى وكيل الأمين العام لعمليات السلام جون – بيير لاكروا، والسيد كريستوف بيزيمونغو، والسيدة كريستين فوسين، والسيد فيصل شاهكار، والسيدة كارين لاندغرين، الذين وفرت لنا إحاطاتهم المفيدة إطارا لجلسة اليوم.

إن موضوع هذه الجلسة يعيدنا إلى الدور الحاسم الذي يؤديه حفظة السلام في سياق عالمي يتسم أكثر من أي وقت مضى بأزمات متعددة وتهديدات جديدة للسلم والأمن الدوليين. بعد مرور أكثر من 60 عاما على أول نشر لذوي الخوذ الزرق، أصبحت عمليات حفظ السلام بلا شك أداة أساسية لعمل الأمم المتحدة دعما للسلم والأمن الدوليين مع مرور الوقت.

وفي مؤتمر القمة الثالث لرؤساء شرطة الأمم المتحدة، دعا الأمين العام إلى ضرورة تعزيز قدرات قوات الشرطة لدينا ليصبح الأداء الاستثنائي هو القاعدة. ولتحقيق ذلك، تحتاج قوات شرطة الأمم المتحدة إلى التكيف مع البيئة المتزايدة التعقيد والمتغيرة لمسارح العمليات، وتطوير القدرة على مواصلة إعادة ابتكار نفسها من أجل توفير استجابات تتناسب مع التحديات الأمنية التي تواجهها.

ولذلك، من المهم أن تطور اتصالات استراتيجية تمكنها من إقامة حوار بناء مع البلد المضيف، وبالتالي تهيئة مناخ الثقة اللازم للتنفيذ

الفعال لولايات عمليات حفظ السلام حيث لا يمكن أن تكون عمليات حفظ السلام فعالة بدون دعم السكان المحليين والمجتمعات المحلية.

وفي الوقت نفسه، يجب أن تشمل الجهود الرامية إلى تحسين أداء شرطة الأمم المتحدة في الميدان تعزيز التكافؤ بين الجنسين، اقترانا بتعزيز القيادة النسائية، بدعم من بعثات مرنة وولايات واضحة ومهام محددة لكفالة القدرة على التكيف بغية مواجهة التحديات الجديدة التي تواجهها عمليات حفظ السلام.

وبلدي مقتنع اقتناعا راسخا بأن قوات شرطة الأمم المتحدة ستتمكن من الإسهام الكامل في تنفيذ الخطة الجديدة للسلام بتطبيق الإجراء 5 لديها من خلال إحداث تحول في ديناميات السلطة المُجَنسَنة في مجال السلام والأمن.

وكما نعلم جميعا، فإن ضابطات الشرطة رصيد كبير في جهودنا للتواصل وبناء علاقات الثقة مع النساء والفتيات في المجتمعات المحلية، وبالتالي كفالة مراعاة الاحتياجات والمنظورات الحقيقية لأشد الفئات ضعفا.

وعلاوة على ذلك، في حالات النزاع وما بعد انتهائه، من الأرجح أن يثق ضحايا العنف الجنسي في ضابطات الشرطة. وتضطلع الشرطيات بدور رائد في عمليات لمكافحة الإفلات من العقاب وتشجيع المساءلة من أجل تعزيز سيادة القانون والتعافي، وقبل كل شيء، المصالحة.

ويود بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لتحية الفائزة بجائزة ضابطة شرطة الأمم المتحدة السنوية لعام 2023، وهي الرقيب الأول رينيتا ريسمايانتي من إندونيسيا، المنتشرة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي حققت من خلال قدرتها على الابتكار إسهاما كبيرا في تعزيز أمن المجتمعات الضعيفة، وخاصة النساء والفتيات، وفي الوقت نفسه، بعثت برسالة أمل لجميع نساء وفتيات العالم. إن المثال الذي قدمته، المشبع بالقوة والأمل، يدفعنا إلى إعادة تأكيد التزامنا بالتنفيذ الكامل لخطة الأمين العام الجديدة للسلام والإطار المعياري القائم على القرار 1325 (2000)، بما في ذلك القرار 2242 (2015).

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد لاكروا ورؤساء عناصر الشرطة على إحاطاتهم.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، تضطلع شرطة الأمم المتحدة بمسؤولية خاصة في تنفيذ الولايات. وبعمل شرطة الأمم المتحدة بطريقة منسقة جدا، تتدخل في نطاق المهام التي يضطلع بها العنصران العسكري والمدني. وعلى وجه التحديد، تساعد شرطة الأمم المتحدة في تعزيز قدرات قوات الأمن الداخلي في الدولة المضيفة، ومن ثم تؤدي دورا حاسما في مساعدة سلطات الدولة المضيفة على تنفيذ إصلاح قطاع الأمن. وفي ذلك الصدد، من الضروري أن تكون شرطة الأمم المتحدة مثالا يحتذى به في احترام حقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تعالج شرطة الأمم المتحدة بعض الأسباب الجذرية للنزاع. إن نهب الموارد الطبيعية وآثاره على البيئة مسألتنا توليهما فرنسا اهتماما خاصا.

ثانيا، تؤيد فرنسا تمكين شرطة الأمم المتحدة، التي يجب تكييفها مع أهداف ولاياتها. وتساهم فرنسا في عمل الخطة الجديدة للسلام. ولذلك، يجب على شرطة الأمم المتحدة أن تكتسب جميع المهارات اللازمة للتصدي للتهديدات الجديدة، مثل التهديدات المتعلقة بالتكنولوجيات الرقمية. وتسهم المبادرات التي يجري وضعها حاليا لزيادة تعزيز التدريب والاختيار السابقين للنشر في أداء أفراد الشرطة الذين تساهم بهم الحكومات. ويجب تشجيع تلك المبادرات ورصدها عن كثب وضمان مشاركة الدول الأعضاء مشاركة فعالة.

إن شرطة الأمم المتحدة هي أول من يقف إلى جانب الدولة المضيفة لتعزيز حماية السكان المدنيين. وفي مواجهة معاناة الضحايا، يجب على شرطة الأمم المتحدة أن تظهر أن الأمم المتحدة تفي بجميع متطلبات ولاياتها. وتقوم فرنسا بدورها من خلال تخصيص ما يقرب من 800 000 يورو منذ عام 2021 وما يقرب من 400 000 يورو مرة أخرى هذا العام لتطوير آلية التنسيق المبسّطة، بما في ذلك مكونها الشرطي والمدني.

ثالثا، يجب أن تكون شرطة الأمم المتحدة نموذجا لاحترام التنوع الثقافي والتعددية اللغوية. ولهذا السبب، يجب على شرطة الأمم المتحدة أن تستمر في تعزيز وجود المرأة في صفوفها بلا كلل. وقد تجاوزت شرطة الأمم المتحدة الأهداف المحددة في استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين. ويجب زيادة تحسين تلك النتائج الممتازة. ويسر فرنسا أن الدورة السادسة لتنمية القيادات النسائية في شرطة الأمم المتحدة، المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر، ستعقد باللغة الفرنسية. ويبرهن الوجود القوي للمرأة بين أفراد الأمم المتحدة النظاميين على أن المرأة عنصر فاعل أساسي في تسوية النزاعات.

وأخيرا، تشجع فرنسا بقوة الأمانة العامة على إجراء تحليل للتحول الجاري في شرطة الأمم المتحدة. ويعود آخر تقرير قُدم إلى المجلس عن أنشطة شرطة الأمم المتحدة إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2018 (S/2018/1183). ولذلك، يبدو من المهم بصفة خاصة الآن إعادة النظر في واقع تلك الأنشطة دون تأخير.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أتوجه بالشكر إلى مقدمي الإحاطات اليوم.

إن شرطة الأمم المتحدة في وضع فريد يسمح لها بالمساهمة في تحقيق أهداف الخطة الجديدة للسلام – وهي منع تجدد النزاعات والحفاظ على السلام. وتؤدي شرطة الأمم المتحدة دورا حاسما في الوساطة والحماية، ويمكنها بناء الثقة والتفاهم مع المجتمعات المحلية.

وعلاوة على ذلك، تدعم شرطة الأمم المتحدة بناء قدرات الدولة المضيفة في الأجل الطويل. وينبغي أن تنفذ مجموعة كاملة من الأنشطة المكلفة بتنفيذها، بما يتماشى مع الاستعراض الخارجي لشرطة الأمم المتحدة لعام 2016، من أجل المساعدة في إرساء سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحفاظ على السلام. وبالنظر إلى الوقت الذي انقضى منذ آخر تقرير للأمين العام عن شرطة الأمم المتحدة (S/2018/1183)، تشجع المملكة المتحدة الأمانة العامة على النظر في إعداد تقرير جديد للمجلس عن أنشطة شرطة الأمم المتحدة وإدارتها.

وترحب المملكة المتحدة بتعزيز إدماج الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تمشيا مع التركيز على التكامل الاستراتيجي والتشغيلي كجزء من أولويات المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. وتكون البعثات أقوى وأكثر أمانا عندما يتم التعامل مع الشرطة كجزء لا يتجزأ وتكون قادرة على المساهمة بمعلوماتها بالمجتمعات وتطبيق مجموعة مهاراتها الفريدة.

لقد سلطت القائدة فوسن الضوء على مدى أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لنجاح أعمال الشرطة. إن كفالة أن تعكس قوات الشرطة المجتمعات التي تخدمها ليس الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تحسين أداء البعثة ويمكن أن تكون له آثار إيجابية على دور المرأة في المؤسسات الأمنية للدولة المضيفة. وتواصل المملكة المتحدة دعم المبادرات الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في حفظ السلام، بما في ذلك قائمة الموهوبات المرشحات لشغل المناصب العليا وصندوق مبادرة إلسي، الذي قدمنا له أكثر من 8,5 مليون دولار منذ إنشائه.

وأخيرا، أود أن أكرر شكرنا لشرطة الأمم المتحدة على العمل الشجاع والهام الذي يقومون به في مثل هذه البيئات المليئة بالتحديات. وتتطلع المملكة المتحدة إلى مواصلة العمل مع شرطة الأمم المتحدة لتحقيق أولوياتها في مجال الإصلاح.

السيد ياماناكا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا ومقدمي الإحاطات الآخرين على إحاطاتهم الثاقبة. كما أعرب عن تقديرنا لأفراد حفظ السلام، بمن فيهم مفوضو الشرطة هنا اليوم، لقيامهم بمسؤولياتهم الهائلة في بيئة مليئة بالتحديات.

وتؤدي شرطة الأمم المتحدة دورا أساسيا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما من خلال توفير بناء القدرات لوكالات إنفاذ القانون الوطنية. وتعزيز قدرات الدول المضيفة ومؤسساتها في مجال سيادة القانون ليس أمرا حاسما لضمان الاستقرار في الأجل القصير بعد انتهاء النزاع فحسب، بل أيضا لتيسير بناء السلام في الأجل الطويل. وفي ذلك الصدد، فإن التقدم المحرز خلال نشر بعثات حفظ السلام يعزز أيضا الصلة بين الشؤون الإنسانية والتنمية والأمن، الأمر الذي يرسي الأساس لتحقيق السلام المستدام. وفي ذلك السياق،

أود أن أسلط الضوء على ثلاثة جوانب أساسية حيوية لفعالية أداء شرطة الأمم المتحدة.

الجانب الأول هو احترام الملكية الوطنية وتعزيزها. وكثيرا ما تواجه وكالات إنفاذ القانون في الدول المتأثرة بالنزاعات أو الخارجة منها التحديات الناجمة عن العمل في ظروف تتسم باضطرابات طويلة الأمد ومحدودية القدرات والموارد. ويمكن لهذه الظروف أن تصعِّب على الوكالات الحفاظ على الثقة والاطمئنان لدى الجمهور. ومن الحيوي ضمان تمكّن الحكومات المضيفة من تولي زمام الأمور بصورة استباقية وإظهار التزام راسخ بإحداث التغيير داخل مؤسساتها. وعلى العكس من ذلك، عندما تتلقى الدول المضيفة مساعدة في مجال بناء القدرات من شرطة الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات، فثمة خطر يتمثل في أن تصبح معتمدة عليها بشكل مفرط، مما قد يؤدي إلى إضعاف الشعور بالملكية الوطنية. وهذا خطر يتعين على حفظة السلام إدراكه. وفي ذلك الصدد، نشجع شرطة الأمم المتحدة على مواصلة احترام وتعزيز ملكية البلدان المضيفة عند توفير بناء القدرات.

والجانب الأساسي الثاني هو نشر أفراد أكفاء. وأفضل وسيلة لتحقيق بناء القدرات هي من خلال أولئك الذين يمتلكون المؤهلات والكفاءة اللازمة. إذ لا يمكن تطوير وكالات إنفاذ القانون لتصبح أكثر فعالية إلا عندما يقدم الموظفون ذوو المؤهلات العالية والكفاءة الدعم في مجال بناء القدرات. ولهذا السبب، فإن اختيار الموظفين والتدريب السابق للنشر أمران أساسيان. وفي ذلك الصدد، نرحب بمبادرات الأمم المتحدة من قبيل تطوير الإطار التوجيهي الاستراتيجي للعمل الشرطي الدولي وبرنامج هيكل تدريب الشرطة في الأمم المتحدة والمواد ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، يبشر بالخير بدءُ تنفيذ ثلاث دورات تدريبية لوظائف محددة، بما في ذلك بناء قدرات الشرطة وتنميتها للمستخدمين النهائيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستفادة من آلية التنسيق الصحيحة يمكن أن تعزز تدريب كل بلد من البلدان المساهمة بأفراد شرطة وأن تؤدي إلى نشر أفراد أكثر قدرة.

والجانب الثالث هو الاستخدام الاستباقي للاتصالات الاستراتيجية. ويساورنا القلق إزاء التأثير المتزايد في السنوات الأخيرة للمعلومات الخاطئة والمضللة في سياقات حفظ السلام، لأنها تشكل تهديدا لسلامة وأمن حفظة السلام وتعوق التنفيذ الفعال لولايات جميع عناصر حفظ السلام، بما في ذلك شرطة الأمم المتحدة. ولا نزال نشجع البعثات على تطوير اتصالات استراتيجية متكاملة لنشر معلومات دقيقة عن أنشطة البعثات، مع التركيز على التقدم المحرز من خلال جهود شرطة الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات. وبالمثل، نعتقد أن ذلك يمكن أن يساعد أيضا الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون على كسب ثقة الجمهور في الدولة المضيفة.

وختاما، نرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها شرطة الأمم المتحدة، والتي نأمل أن يتواصل تحسينها وتعزيزها.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. وأشكر وكيل الأمين العام جون – بيير لاكروا، ومفوضي الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والمديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن. في البداية، أود أن أنوه بعمل مفوضي الشرطة في بعثات حفظ السلام، الذين يعملون في ظروف صعبة للوفاء بالولايات التي أناطها بهم مجلس الأمن. وتؤيد إكوادور عملهم، وتشيد بجميع أفراد شرطة الأمم المتحدة المنتشرين في جميع أنحاء العالم، وتعرب عن امتنانها للبلدان المساهمة بأفراد شرطة.

يذكرنا الأمين العام في خطته الجديدة للسلام بأن عمليات السلام جزء حيوي من الأدوات الدبلوماسية لمنظمتنا، لأنها تمكن من الاستجابة على أرض الواقع والقدرة على حشد وتمويل قدرات جماعية تتجاوز قدرات أي جهة فاعلة بمفردها. وأشار الأمين العام أيضا إلى ضرورة أن تستفيد عمليات حفظ السلام من مجموعة قدرات وخبرات منظومة الأمم المتحدة وشركائها، كجزء من نظام متعدد الأطراف مترابط. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية أحد أكبر التحديات التي تواجه صون السلام والأمن الدوليين، وأن لعناصر الشرطة دورا حاسما تؤديه في مكافحتها. فالجريمة المنظمة

عبر الوطنية نظام فتاك ومفسد يتغلغل في المجتمع والدولة، ويهدد الاستقرار الديمقراطي للبلدان وينتشر بسرعة. ونرى نفس المشاكل تتزايد في أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والأسلحة، والاتجار بالبشر، والهجرة القسرية، والتعدين غير القانوني. ومن أجل بقاء الدول في المستقبل، يجب أن نكون قادرين على الاعتماد على آليات دائمة وقوية وفعالة لمواجهة التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، سيزداد دور شرطة الأمم المتحدة أهمية.

وفي الختام، أود أن أطرح الأسئلة التالية على المفوضين. فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، نشيد بعمل عنصر الشرطة في البعثة، ولا سيما دوره الداعم في مخيمات المشردين داخليا، حيث تشكل ضابطات الشرطة نسبة عالية من الأفراد اللاتي ساعدن على تحسين الأمن المادي وبناء الثقة هناك. ونود أن نعرف ماذا يمكن للمجلس أن يفعله لتحسين ظروف عمل عنصر الشرطة ذاك. وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونظرا لاكتظاظ السجون في البلد والظروف المحفوفة بالمخاطر فيها، فضلا عن الحاجة إلى تدريب الشرطة على تقنيات التحقيق الجنائي، نود أن نعرف ما إذا كان عنصر الشرطة قد تمكن من المساعدة في تعزيز القدرات في تلك المجالات على الصعيد المحلي.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على آرائهم الشاملة بشأن الجوانب الحاسمة لشرطة الأمم المتحدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وأن أشيد بكل من ضحوا بحياتهم أثناء أداء واجبهم. إننا نقدر الجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها شرطة الأمم المتحدة لتعزيز أدائها، ومناصرة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتعزيز الاتصالات الاستراتيجية ضد المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية.

تضطلع شرطة الأمم المتحدة، وهي أداة حاسمة في موارد الأمم المتحدة، بدور مهم في تعزيز السلام العالمي والنهوض بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام والمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. ومع ذلك، وكما ذكر مقدمو الإحاطات أيضا في وقت سابق، هناك عقبات تعترض قدرة عمليات حفظ السلام على الوفاء بولاياتها. إن تصاعد وتيرة النزاعات المعقدة التي شهدناها لأكثر من عقد من الزمان يعني أنه يجب علينا تنفيذ خطة متجددة للسلام إذا أردنا مواجهة التحديات الناشئة. ويتطلب التصدي للعنف، ولا سيما أعمال العنف التي تورطت فيها جماعات مسلحة غير تابعة للدول، اتباع نهج يركز على السياسة. فالاعتماد على التدابير الأمنية وحدها دون معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية. ومفتاح تشكيل مستقبل تنتصر فيه الدبلوماسية على الخلافات يكمن في التزامنا الثابت بالتعاون الدولي وبناء الثقة ومعالجة الأسباب الجذرية. بيد أن شرطة الأمم المتحدة وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا يمكنهما تحقيق ذلك بمفردهما. فهما يحتاجان إلى دعم قوي من المجتمع الدولي، ولا سيما من مجلس الأمن.

وكما تؤكد خطة الأمين العام الجديدة للسلام، يجب على الدول الأعضاء أن تتجاوز الخطابة وأن تلتزم سياسيا وماليا بجهود المنع. إن تحقيق المنع الناجح يتطلب اتباع نُهج شاملة، والتحلي بالشجاعة السياسية، وإقامة شراكات قوية، وتوفير موارد مستدامة، وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني. ونحث شرطة الأمم المتحدة على بناء الثقة مع السكان المحليين، ونشيد بإنشاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بضبط الأمن. ومن الضروري اتباع نهج شامل لأعمال الشرطة، ومعالجة العلاقة بين الإرهاب والتطرف المقترن بالعنف والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ويجب على شرطة الأمم المتحدة أن تعزز تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مع التركيز على التدريب وتبادل الخبرات والمعلومات بشأن ضبط الأمن.

ويؤدي ضبط الأمن الذي تقوم به شرطة الأمم المتحدة، عند تكليفها به، دورا حيويا في تعزيز سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن في مناطق النزاع، بما في ذلك التشديد على دور السلطات الوطنية في تجديد الشرطة ووكالات إنفاذ القانون. وتعزيز المؤسسات الوطنية أمر بالغ الأهمية لمنع العنف بشكل فعال، بما يشمل ذلك من جوانب

سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية وجوانب متعلقة بالعدالة وسيادة القانون. وفي سياق النزاع، يحتل بناء قدرة المجتمع على الصمود أهمية كبيرة، حيث تؤدي المرأة دورا حاسما في بناء الثقة. ويُعدّ الاعتراف بدور المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أمرا أساسيا، ونشدد على ضرورة مشاركتها في صنع القرار بطريقة كاملة ومتساوية وهادفة. كما نشيد بالجهود الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة، ولا سيما في المناصب العليا، والتغلب على تحديات التوظيف.

وفي الختام، تؤكد ألبانيا من جديد دعمها للعمل الحيوي الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة منوهة بدورها الهام في التصدي للتهديدات الأمنية.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): نرحب بهذا التبادل للآراء مع وكيل الأمين العام لاكروا ورؤساء عناصر الشرطة في عمليات الأمم المتحدة – السيد كريستوف بيزيمونغو، والسيدة كريستين فوسين، والسيد فيصل شاهكار – فضلاً عن السيدة كارين لاندغرين.

ونعرب عن تقديرنا لضباط الشرطة من الرجال والنساء الذين يخدمون في المجتمعات المحلية ويعملون فيها بأقصى قدر من التفاني، ونكرم ذكرى أولئك الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجبهم.

اليوم، أكثر من أي وقت مضى، تشكّل شرطة الأمم المتحدة عنصرا أساسيا في حفظ السلام. فبينما نتكلم الآن، يعمل 10 000 من ضباط شرطة الأمم المتحدة في الخطوط الأمامية في 16 عملية من عمليات الأمم المتحدة للسلام عبر العالم. ولا تساعدنا جهودهم على تعزيز الأمن من خلال الدوريات وغيرها من أشكال الدعم التشغيلي فحسب، بل – كما سمعنا اليوم – تساعدنا أيضا على زيادة الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ودعم سيادة القانون. وقد أثبتت شرطة الأمم المتحدة قدرتها على العمل بطريقة متكاملة في بعثات حفظ السلام. ففي جنوب السودان، دعمت هذه الشرطة جهود الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجنساني وتعزيز حقوق الإنسان من خلال التواصل مع المجتمعات المحلية التي تخدمها مباشرة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، قدمت الدعم لقوات الأمن الوطني، وسهلت بناء قدرات الشرطة والدرك الوطنيين لتمكينهما من ممارسة مهامهما بكفاءة.

وتعمل شرطة الأمم المتحدة في ظروف صعبة وخطيرة. ولكي تكون فعالة، يجب أن نجري تقييمات أداء هادفة لمعالجة أوجه القصور وتعزيز فعاليتها في الميدان. وعلاوة على ذلك، يجب أن نعمل لضمان إعداد شرطة الأمم المتحدة وتجهيزها وتزويدها بالموارد المناسبة بغية التصدي للتحديات في الميدان. وتمثل الخطة الجديدة للسلام فرصة قيمة لترسيخ قدرات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وتعزيزها، من أجل تفعيل الاستجابات السريعة للأزمات الناشئة. ونكرّر أيضا دعوة الأمين العام إلى تعزيز تعددية الأطراف المترابطة، مما سيمكننامن اتباع نهج أكثر فعالية وعالمية نحو السلام والأمن وتوسيع نطاق استخدام أدوات حفظ السلام المتاحة لنا، استجابة للتهديدات الجديدة والناشئة. ويجب أن نكفل أنّ الأدوات الحالية ستستمر في تحسين أداء شرطة الأمم المتحدة وخضوعها للمساءلة. وتحسين تدريب الأفراد النظاميين وتجهيزهم سييعزز سلامة المدنيين وأمنهم ويرفع مستوى مساءلة حفظة السلام.

وترحب مالطة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بوصفها موضوعا متداخلا في إطار المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. فبفضل تلك الخطة، حققت شرطة الأمم المتحدة أهدافها المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين لعام 2025، وتتولى النساء قيادة خمسة من عناصر الشرطة التسعة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب أن نواصل تنفيذ هذه الخطة تنفيذا كاملا، وأن نزيد عدد النساء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونتأكد من أنهن قادرات على مواصلة المشاركة والإسهام بطريقة مجدية. وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر السيدة فوسين على مشاركة تجاربها في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وسيتيح الاجتماع الوزاري المقبل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، المقرر عقده في أكرا في كانون الأول/ديسمبر، فرصة لتحقيق نتائج ملموسة من أجل تحسين عمليات حفظ السلام بما يتماشى مع جهود الإصلاح الجارية. ولا تزال مالطة ملتزمة بدعم شرطة الأمم المتحدة ومساعدتها في مواجهة التحديات التي تنتظرها.

وفي الختام، أود أن أطرح الأسئلة التالية بشأن ثلاث مسائل أثيرت اليوم. كيف يمكن تحسين التدريب وبناء القدرات للحصول على

النتائج المطلوبة في الميدان؟ ما هي أوجه القصور الحالية؟ وفي ما يتعلق بكسب ثقة المجتمعات المحلية، ما هي الدروس المستفادة التي يمكن أن تساعد البعثات الأخرى؟ يمكن للمتكلمين بالطبع أن يشاركونا خبراتهم في هذا الصدد. وفي ما يتعلق بالتهديدات الجديدة والناشئة، وهو أمر أشار إليه كل المتكلمين، كيف يمكن للمتكلمين التكيف مع الحالات المتطورة في بعثاتهم؟

السيد فرناندیس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تود موزامبيق أن تشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ومقدّمي الإحاطة الآخرين، على المعلومات التي شاركونا إياها في هذه الجلسة. ونود أيضا أن نشيد بنساء ورجال شرطة الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم أثناء أدائهم واجبهم في خدمة الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم.

ونسلم بأن ولاية شرطة الأمم المتحدة، في عمليات السلام المعاصرة والمتعددة الأبعاد، تشمل مجموعة متنوعة من المهام البالغة الأهمية، مثل دعم إعادة إرساء القانون والنظام، وتوفير الدعم التشغيلي لشرطة البلد المضيف، وحماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة ومرافقها، والمساعدة في بناء القدرات، وغيرها من الأنشطة الملحة.

ومن الجدير بالذكر أنّ شرطة الأمم المتحدة قد حققت بالفعل أهدافها المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين لعام 2025، وأنّ النساء يتولين الآن قيادة خمسة من عناصر الشرطة التسعة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن البديهي أن وجود عدد أكبر من النساء في عمليات السلام سيترجم إلى بعثات سلام أكثر فعالية.

ومن المشجع أن نلاحظ أيضا أن الأمم المتحدة قد حددت بعضا من أكبر التحديات في عصرنا التي تواجه السلام والأمن والتنمية على مستوى العالم، والتي تشمل، في جملة أمور، توسّع رقعة النزاعات في المناطق المكتظة بالسكان، واتساع نطاق الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتطرف العنيف، على النحو الذي أبرزته السيدة لاندغرين، وتعاظم مخاطر المناخ وانعدام الأمن السيبراني، وتزايد الطلب على بناء القدرات الوطنية الشاملة وإصلاح الشرطة. فإذا لم يتم التصدي لتلك التحديات، قد تُعرض السلام والأمن الدوليين للخطر. ولذلك نرحب بالجهود المبذولة لتعزيز أداء مفوضي شرطة حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، مع التركيز بشكل خاص على استراتيجية تنفيذ المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام للفترة 2023-2026.

وانطلاقا من هذا الهدف النبيل، شاركت موزامبيق في بعثات شرطة الأمم المتحدة. وقد خدمت أول قوة شرطة تابعة لها في تيمور الشرقية في عام 1999 بموجب أحكام القرار 1236 (1999). وفي عام 2012، انضم أفراد من الشرطة الموزامبيقية إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو الذي هدف إلى المساعدة على تحقيق الاستقرار في البلد وتعزيز الأمن وسيادة القانون. وتُبين الأفكار المتعمقة الهامة والدروس المستفادة من موزامبيق في بعثات شرطة الأمم المتحدة، بشكل واضح، أن فعالية عمليات حفظ السلام تعتمد على ما تتمتع به من شرعية محلية، إلى جانب عوامل متضاربة أخرى. ولذلك، من المهم أن نفهم كيف ينظر السكان المحليون إلى حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

وبينما ننوه بالخطوات الهامة التي اتخذتها بعثات شرطة الأمم المتحدة، فإننا نعرب عن قلقنا العميق بشأن التحديات المستمرة التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين - ومنها الإرهاب، والجريمة المنظمة، والأمن السيبراني، والاتجار بالأسلحة وانتشارها، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والراديكالية، والتطرف. ويعتمد التصدي لتلك التحديات على تعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية بشأن الأنشطة الإرهابية، وشبكات الجريمة المنظمة، والتهديدات السيبرانية، فضلا عن التدريب المتخصص على جمع المعلومات الاستخباراتية، وتقنيات التحقيق، والاستدلال الرقمي الجنائي، فضلا عن تعزيز إجراءات مراقبة الحدود. وفي ذلك السياق، تعتقد موزامبيق أن من المهم مواصلة تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين وكالات الشرطة ودوائر الاستخبارات وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة. ومن المهم كذلك أن تؤخذ تلك الأبعاد في الحسبان في المناقشات الجارية بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك عناصر الشرطة.

وختاما، نعتقد أن للالتزام المشترك من قبل جميع الدول الأعضاء القدرة على تعزيز أهمية ودور بعثات شرطة الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم.

السيدة مطر (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا، ومستشار الشرطة شاهكار، ومفوضي الشرطة فوسين وبيزيمونغو، والسيدة لاندغرين على إحاطاتهم اليوم.

إننا نشهد، في جميع أنحاء العالم، زيادة في عدد النزاعات وتدهورا في سيادة القانون وتآكلا في الثقة في عمليات شرطة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من تلك التحديات، تظل قدرات الأمم المتحدة الشرطية مسهما هاما في حماية المدنيين وضمان سلامة وأمن المجتمعات وتعزيز المؤسسات الوطنية الهشة. وأود أن أشيد بجميع الزملاء من الضباط الذين يخدمون في مراكزهم في جميع أنحاء العالم.

وتؤيد دولة الإمارات العربية المتحدة خطة الأمين العام الجديدة للسلام ومبادرة الأمم المتحدة 2.0 الخماسية للتغيير، التي تهدف إلى تحديث هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن، بما في ذلك أعمال الشرطة، بحيث يكون أفضل إعدادا للتعامل مع التحديات الحالية والناشئة. وفي ذلك السياق، أود أن أثير ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، يظل تطبيق معايير أداء شرطة الأمم المتحدة أمرا حاسما لا لضمان أنها تؤدي مهامها فحسب، بل كذلك أن تنظر إليها المجتمعات المضيفة على أنها تفعل ذلك. ويمكن أن تكون زيادة الشفافية والإبلاغ عن الحوادث واستخدام البيانات عوامل تمكينية حاسمة لعمل الشرطة في إطار النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء والإطار المتكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام. ويمكن للإعلان المبكر عن المحاذير والدورات التدريبية وغيرها من العناصر السابقة للنشر أن يسهم بشكل حاسم في التأهب التشغيلي وأن يعزز أداء شرطة الأمم المتحدة.

ولذلك السبب، استضافت الإمارات العربية المتحدة للمرة الثانية في أيلول/سبتمبر – دعما لجهود شعبة الشرطة – حلقة عمل للأمم المتحدة بشأن أداء الشرطة، في أبو ظبي. وقد جمعنا بين قيادات عناصر الشرطة وعمليات السلام والبعثات السياسية الخاصة لتبادل الآراء بشأن مسائل الأداء والمساءلة.

ثانيا، يمكن لشرطة الأمم المتحدة أن تستفيد من الشراكات الإقليمية. وتعتقد دولة الإمارات العربية المتحدة أن آليات التعاون مع منظمات الشرطة الإقليمية – مثل المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة (أفريبول)، على سبيل المثال – يمكن أن تكون حاسمة لضمان أعمال الشرطة المسترشدة بالسياق. إن عمل فرقة العمل المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بأعمال الشرطة فرصة هامة لتقييم فعالية جهود الأمم المتحدة للمساعدة في مجال أعمال الشرطة وتحديد الثغرات في الدعم وتطوير أنواع التآزر بين آليات الأمم المتحدة وآليات الشرطة الإقليمية ودون الإقليمية.

ثالثا، يجب أن يكون حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة مشرفين جيدين على البيئات التي يخدمون فيها. وبالإضافة إلى الدوافع الطويلة الأمد للنزاعات، أصبح تغير المناخ بشكل متزايد عاملا مسهما في عدم الاستقرار، كما أشارت مفوضة الشرطة فوسن في إحاطتها. ويؤثر المناخ المتغير على الأنماط الزراعية ويغذي المواجهات بين المجتمعات ويثير التنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة. ويجب على الأمم المتحدة أن تقود الطريق في تنفيذ الأقوال وضمان ألا تلحق بعثاتها لحفظ السلام أي ضرر بالبيئة. وما فتئت دولة الإمارات العربية المتحدة تقود الجهود الرامية إلى دعم الأمانة العامة للأمم المتحدة في انتقالها نحو زيادة استخدام الطاقة المتجددة في عملياتها لحفظ السلام، بما في ذلك من خلال اتفاق الطاقة بشأن الطاقة المتجددة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتعمل دولة الإمارات العربية المتحدة، بوصفها راعية للمبادرة الدولية لإنفاذ القانون من أجل المناخ ودعما للاستراتيجية البيئية للأمانة العامة للأمم المتحدة، بشكل وثيق مع شعبة شرطة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين. ومن بين شركائنا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول ومعهد بحوث النظم البيئية وجماعة الشرطة في القارة الأمريكية والأفريبول ورابطة رؤساء أجهزة الشرطة التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وشرطة مجلس التعاون الخليجي ورابطة مفوضي الشرطة الكاريبيين ووزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة ووحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ويسر دولة الإمارات العربية المتحدة أن تتعاون مع تلك المنظمات من أجل تعزيز قدرة أجهزة إنفاذ القانون على منع ومكافحة الجرائم التي تؤثر على البيئة وتغير المناخ.

وعلاوة على ذلك، يسرت الإمارات العربية المتحدة، من خلال المبادرة الدولية لإنفاذ القانون من أجل المناخ، إطلاق خمس مبادرات لمكافحة الجرائم البيئية في جميع أنحاء العالم، وهي: وحدة للعمليات المناخية بقيادة الإنتربول؛ وتقييم عالمي للتأهب؛ وبحث يجريه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الجرائم البيئية؛ ومبادرة للاستعداد البيئي؛ ومركز تدريب عالمي ناشئ في أبوظبي. وتستضيف دولة الإمارات العربية المتحدة هذا العام لأول مرة منتدى وزاريا بشأن القدرة على تحمل تغير المناخ، بعنوان "تمكين إنفاذ القانون من أجل مستقبل أكثر مراعاة للبيئة"، على هامش المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في دبي نهاية الشهر.

وأخيرا، فإن زيادة مشاركة المرأة في قوات الشرطة التابعة للأمم المتحدة والشرطة في جميع أنحاء العالم أمر حيوي لإقامة مجتمعات أقل عنفا وأكثر سلما وشمولا. وتثني الإمارات العربية المتحدة على شعبة الشرطة لتحقيقها هدفها المتمثل في المشاركة الجنسانية في هذا الإطار الزمني القصير، ولكن يجب علينا أيضا أن نعترف بأن الهدف الحالي البالغ 13 في المائة بعيد كل البعد عن أن يمثل التكافؤ. وزيادة ذلك الطموح ورفع الهدف إلى ما بعد الهدف الحالي البالغ 13 في المائة للتكافؤ بين الجنسين في النظام أمر بالغ الأهمية لضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وهادفة في جهود السلام، بما في ذلك في الميدان.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أكرر امتناننا للمفوضة فوسن على الترحيب الحار خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها مجمع المستشارين العسكريين ومستشاري الشرطة إلى جنوب السودان. ونشيد بمشاركة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في دعم البلد والدور الحاسم الذي لا تزال قدرات الأمم المتحدة الشرطية تؤديه داخل البعثة.

وإذ أن دولة الإمارات العربية المتحدة راعية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لرؤساء الشرطة لعام 2024، أود أن أعرب عن التزام بلدي المتجدد بالعمل عن كثب مع شعبة شرطة الأمم المتحدة وإدارة عمليات السلام في تنفيذ الخطة الجديدة للسلام.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا ممتنون لمقدمي الإحاطات على المعلومات التي قدموها. ومن خلال مفوضي الشرطة الحاضرين، نشكر جميع حفظة السلام التابعين للشرطة على وفائهم بضمير حي بالواجبات الموكلة إليهم في صون السلم والأمن في حالات النزاع المعقدة.

إن عناصر الشرطة تحتل مكانة خاصة في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتبعا لولاية بعثة معينة، قد يختلف نطاق أنشطة الخوذ الزرق من إسداء المشورة للزملاء المحليين إلى تولي المسؤولية الكاملة عن ضمان النظام العام.

وتنتشر غالبية بعثات حفظ السلام في بلدان تعاني فيها وكالات إنفاذ القانون الوطنية من الضعف الشديد أو بالفعل منعدمة تماما. وفي مثل تلك الظروف، قد تتضاعف المسائل المتصلة بالجريمة أضعافا مضاعفة، بما في ذلك ما يتعلق بالجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص والمخدرات والعنف الجنسي والعنف ضد الأطفال. ولذلك، يمكن لأفراد شرطة الأمم المتحدة، الأفضل إعدادا للتعامل مع تلك الظروف، أن يسهموا إسهاما كبيرا في المهمة الحاسمة المتمثلة في حماية المدنيين من التهديدات الأمنية المباشرة، فضلا عن مساعدة أفراد إنفاذ القانون الوطنيين أو حتى حلول محلهم مؤقتا. وفي نفس الوقت، من المهم تجنب الحالات التي يؤدي فيها وجود البعثات على المدى الطويل أساسا إلى الاستعاضة الطويلة الأجل عن جهود أفراد الشرطة المحليين بجهود موظفي الأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، هناك مهمة هامة أخرى يؤديها أصحاب الخوذ الزرق بنجاح وهي تقديم المساعدة في إصلاح مؤسسات إنفاذ القانون بعد انتهاء النزاع وتحسين القدرة الوطنية للدول المضيفة. إننا نشير هنا إلى نقل الخبرة وتنظيم الأنشطة وتدريب الموظفين. وكلما كان تنفيذ تلك المهام أكثر فعالية، كلما أمكن تسليم المسؤولية عن حفظ النظام العام بالكامل إلى القوات الوطنية بشكل أسرع.

وينبغي، في أعقاب انسحاب بعثة لحفظ السلام، إيلاء اهتمام خاص لضمان عدم تدهور قدرات قوات إنفاذ القانون الوطنية والهياكل

الأساسية التي أنشئت أو إهمالها. ولذلك من الضروري، حتى في الوقت الذي لا تزال فيه بعثة حفظ السلام موجودة، مراعاة الدروس المستفادة من عمليات حفظ السلام الأخرى والظروف المحددة للدولة المضيفة المعنية، فضلا عن العوامل التي يمكن أن تضعف فيما بعد الهياكل الأساسية التي أنشئت. فيجب اتخاذ تدابير لضمان أن تكون قدرات وكالات إنفاذ القانون ومؤسسات سيادة القانون قوية وطويلة الأمد.

إن الخوذ الزرق أحد وجوه حفظ السلام، حيث أن أفراد الشرطة غالبا ما يكونون أول من يتفاعل مع السكان. ويعتمد تصور البعثة ككل إلى حد كبير على قدرتها على إقامة اتصالات فعالة مع السلطات المحلية والسكان المحليين وضمان مراعاة الخصائص الثقافية والوطنية، فضلا عن التناقضات العرقية والدينية المحتملة وغيرها. ويمكن لأفراد الشرطة من النساء أن يضطلعن بدور لا يقدر بثمن في هذه الجهود.

وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تكون الأولوية هنا لتحقيق أي مؤشرات جنسانية تستند إلى النسبة المئوية، بل على التنفيذ الفعال للمهام التي صدر بها تكليف، والظروف الفعلية للنشر وتقييم الحالة الأمنية. وعلاوة على ذلك، عند نشر النساء في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك في المناصب القيادية، يجب التقيد الصارم بمبدأ التمثيل الجغرافي الواسع.

ومما لا شك فيه أن شرطة الأمم المتحدة تؤدي دورا هاما في الجهود التي تبذلها بعثات حفظ السلام لمنع استئناف النزاع في نطاق ولايتها في كل بعثة بعينها. ومع ذلك، من الصعب تصور المساهمة المحتملة لحفظة السلام من الشرطة في منع نشوب النزاعات أو جهود الوساطة التي يبذلها الأمين العام قبل بدء الأزمة ونشر البعثة. ونعتقد أن المناقشات بشأن جميع جوانب حفظ السلام، بما في ذلك مسائل الشرطة، ينبغي أن تكون شفافة. والمنابر الأنسب لهذه المناقشات هي الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة، التي تمثل فيها جميع البلدان المساهمة بقوات، والمكلفة بمناقشة المسائل المتصلة بحفظ السلام مناقشة شاملة.

ومما لا شك فيه أن ضباط شرطة الأمم المتحدة بحاجة إلى تدريب مهني وتجهيز مناسب. كما يجب أن يكونوا متحمسين جداً للقيام بواجباتهم. وفي ذلك الصدد، نؤيد العمل الجاري من خلال الأمانة العامة والتعاون الحكومي الدولي الثنائي والعديد من المنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، لتحسين تدريب ضباط شرطة حفظ السلام. وتسهم روسيا بنشاط في ذلك المسعى المشترك. ومنذ عام 2000، تلقى المئات من ضباط شرطة حفظ السلام الأجانب – وعدد كبير منهم من النساء – بمن فيهم قادة، من أكثر من 50 بلدا، معظمهم في أفريقيا، تدريبا معتمدا من الأمم المتحدة في مركز التدريب المتقدم لعموم روسيا التابع لوزارة الداخلية في الاتحاد الروسي في دوموديدوفو. ولدى روسيا خبرة فريدة في مجال التدريب المهني لحفظة السلام ونحن على استعداد لتشاطرها. كما ساهم المئات من ذوي الخوذ الزرق من روسيا في صون السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ويعمل حاليا ضباط الشرطة الروس، أكثر من ثلثهم من النساء، في خمس بعثات للأمم المتحدة. ومن بينهم متخصصون في الطب الشرعي والتحقيق الجنائي والإدارة وإدارة النظام العام. ونحن على استعداد لمواصلة الإسهام في عمل ضباط شرطة حفظ السلام.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته وأرحب ترحيبا خاصا بمفوضي الشرطة ومستشار شرطة الأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن.

وأود أن أبدأ بالتنويه بالعمل الحاسم الذي تقوم به شرطة الأمم المتحدة، من حماية المدنيين إلى ردع العنف وتمكين العناصر العسكرية والمدنية الأخرى للبعثات. إن عملهم صعب وخطير وأساسي، وأود أن أضيف مدى أهمية ضمان إدراج آراء شرطة الأمم المتحدة في صنع القرار في بعثات حفظ السلام، بما في ذلك تخطيط البعثات وتوفير الموارد. إن أفكارهم تحدث أثرا حاسما. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بدعم شرطة الأمم المتحدة ومساعدتها على مواجهة التحديات المقبلة. وتحقيقا لتلك الغاية، أود أن أتطرق إلى ثلاثة مجالات.

أولا، من الضروري أن تحصل شرطة الأمم المتحدة على التدريب الصحيح. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، استثمرت الولايات المتحدة أكثر من 4 ملايين دولار في برامج تدريب الشرطة للأمم المتحدة. وقد حان الوقت لكي تستفيد شرطة الأمم المتحدة استفادة كاملة من تلك الاستثمارات وتجعل التدريب الخاص بالوظيفة إلزاميا.

ثانيا، كما سمعنا، يجب أن نواصل التعجيل بإدماج المرأة في جميع مجالات عمل الشرطة. فالشرطة النسائية تؤدي أدوارا قيادية في إعادة بناء المجتمعات المحلية وتعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات الأمنية التي تخدمهم. وببساطة، فإن التعجيل بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في سياق أعمال الشرطة أمر أساسي لتحقيق أهداف بعثات حفظ السلام.

ثالثا، تؤدي أعمال الشرطة دورا هاما في الاستجابة للتحديات المعقدة والمتعددة الأوجه التي تهدد السلام والأمن الدوليين على نطاق أوسع. فعلى سبيل المثال، توجد شرطة الأمم المتحدة بالفعل في بعثات سياسية خاصة وتقدم الدعم لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في السياقات غير المرتبطة بالبعثات. نظرا لأن تغير المناخ يؤدي إلى زعزعة الاستقرار ونشوب النزاعات عبر السياقات الهشة، فقد ظهرت احتياجات جديدة في قطاع الأمن. ونشجع الأمم المتحدة على النظر في الاحتياجات والفرص المستقبلية لعمل الأمم المتحدة الشُّرَطي، ونرحب بتحديث تقرير الأمين العام لعام 2018 عن عمل الأمم المتحدة الشُّرَطي (S/2018/1183).

وفي الختام، تعمل الخفارة المجتمعية على تخفيف حدة التوترات وتساعد المجتمعات على حماية نفسها. وهي عنصر أساسي في كل من حفظ السلام وبناء السلام، ونحن ملتزمون بالعمل مع شرطة الأمم المتحدة بشأن مستقبل أعمال الشرطة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا للرد على التعليقات والأسئلة.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز الشديد. أشكر جميع مقدمي الإحاطات على بياناتهم الزاخرة بالمعلومات والمفيدة جدا بشأن العديد من المسائل الهامة، مثل دور بناء القدرات، بما في ذلك لأغراض الانتقال، ودور المرأة في عمل الأمم المتحدة الشُّرَطي، وأهمية التكيف مع التكنولوجيات الجديدة، وبالطبع مسألة السلامة والأمن الحاسمة. ولكنني أود أن أشدد بشكل أكثر تحديدا على ما ألمح إليه الكثيرون، وهو الطابع المتطور للنزاع – الذي نواجهه في العديد من بيئات حفظ السلام – والحاجة إلى الاستجابة بشكل أفضل للدوافع الرئيسية للنزاع، مثل دور تغير المناخ وأثره على النزاع، والأنشطة الإجرامية عبر الوطنية، وبطبيعة الحال، الإرهاب العالمي. وأعتقد أن من المهم أن نلاحظ، كما فعل الكثيرون، أن دوافع النزاع تلك تتطلب إلى حد كبير استجابة على غرار استجابة الشرطة. ولذلك، أعتقد أن دور الشرطة في الميدان في عمليات السلام المتعددة الأطراف سيزداد تدريجيا حتى نتمكن من الاستجابة بشكل أفضل لهذه التحديات.

وتبرز الخطة الجديدة للسلام، في أقسامها المكرسة لعمليات السلام، أهمية تعزيز تعددية أطراف أكثر تشابكا في سياق عمليات السلام، مما يعني أن عملياتنا الميدانية في مجال السلام والأمن ينبغي أن تكون مجهزة بشكل أفضل للاستجابة لدوافع النزاع التي ذكرتها. وأعتقد أن ذلك سينطوي على تعزيز دور شرطة الأمم المتحدة، وتحسين التعاون والتنسيق مع الوكالات أو الكيانات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وتعزيز القدرة على وضع وتنفيذ خطط ملائمة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية لمعالجة تلك الدوافع الهامة للنزاع.

وفيما يتعلق بالأسئلة الإضافية، سأحيل الأمر إلى زملائي، مفوض الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومستشار شرطة الأمم المتحدة، وبطبيعة الحال، السيدة لاندغرين. وأتطلع إلى تلقي تعليقاتهم. سأتوقف عند هذا الحد.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد لاكروا على التوضيحات التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيزيمونغو للرد على التعليقات والأسئلة.

السيد بيزيمونغو (*تكلم بالفرنسية*): فيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه ممثل إكوادور عن إسهام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة

المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في التدريب على التحقيقات الجنائية، سأجيب بالقول إننا في بعثة الأمم المتحدة نسهم بطريقتين في تدريب الدرك والشرطة على التحقيقات الجنائية.

أولا، نقدم لقوى الأمن الداخلي دورات متخصصة تركز على مواضيع مختلفة، لا سيما في مجال التحقيقات الجنائية، بما في ذلك أعمال الشرطة الفنية وأعمال الشرطة القضائية وإجراء التحقيقات في العنف الجنسي. وتساعد جميع هذه الدورات التدريبية على تعزيز قدرات الشرطة الوطنية والدرك في مجال التحقيق الجنائي.

والطريقة الثانية التي نعزز بها قدرات الشرطة والدرك الوطنيين هي من خلال الاشتراك في موقع واحد. ونعمل جنبا إلى جنب معهم في مراكز الشرطة وألوية الدرك، حيث نقدم لهم المشورة بشأن التحقيقات وغيرها من مجالات الشرطة. وبالعودة إلى القضية الأولية التي أثيرت حول الاكتظاظ في مرافق الاحتجاز – ذلك يسمح لنا بضمان أنه إذا كان هناك أشخاص محتجزون بشكل غير قانوني، فإننا نقدم المشورة بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتأمين إطلاق سراحهم. هذا جزء من حل المشكلة.

وبينما نعمل معهم، في مراكز الشرطة وألويتها، يوماً بعد يوم، فإننا نساعدهم ونقدم المشورة لهم ونضمن إجراء التحقيقات بطريقة مهنية، وقبل كل شيء، بطريقة تحترم حقوق الإنسان. هذا ما يمكنني قوله بإيجاز عن تلك المسألة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة فوسن.

السيدة فوسن (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر جميع أعضاء المجلس على الدعم الذي قدموه بوضوح هنا اليوم لدور شرطة الأمم المتحدة ومن خلال الخطة الجديدة للسلام.

سأتناول أولاً السؤال الذي طرحه ممثل إكوادور، والذي كان محدداً جداً. وعلى حد فهمي، ما الذي يمكن أن يفعله مجلس الأمن لدعم حماية المدنيين؟

أولاً، أود أن أقول بوضوح شديد إن الدعم الذي استمعنا إليه اليوم، إلى جانب الاعتراف بدور الشرطة، هو أهم خطوة يمكن أن يتخذها مجلس الأمن. ومن الأهمية بمكان الاعتراف بدور الشرطة إلى جانب القوة، حيث تأتي القوات العسكرية للأمم المتحدة في المقام الأول. ومن المهم بعد ذلك تعزيز دور الشرطة لضمان السلام المستدام.

عندما نعمل في مخيمات النازحين داخلياً، فإننا نعمل وفقاً لمبدأ حماية المدنيين الذي تتبعه شرطة الأمم المتحدة. ونحن نفعل ذلك من خلال أعمال الشرطة المراعية للمنظور الجنساني. إن الدعم الذي سنحتاج إليه من مجلس الأمن هو الدعم القوي المستمر من البلدان المساهمة بأفراد شرطة ونشر النساء والرجال المؤهلين، وخاصة النساء، الذين سيقطعون شوطاً إضافياً وينخرطون مع المجتمعات المحلية والنازحين داخلياً والنساء الضعيفات، مما يخلق مساحة لهم حتى نتمكن من دعمهم في المضي قدماً. نرى هذا بوضوح شديد في جنوب السودان.

وأود كذلك أن أذكر بأن من المهم أيضاً، إذ نسلم بدور شرطة الأمم المتحدة وأهمية أعمال الشرطة المراعية للمنظور الجنساني، أن تُهيئ لنا مساحة ليكون لدينا ميزانية كافية للمعدات اللازمة للنساء للخروج في دوريات بعيدة المدى. إن من الأسهل على ضباط شرطة الأمم المتحدة الذكور الانضمام إلى القوة. وقد تقدمت ضابطات شرطة الأمم المتحدة بعدة طلبات للحصول على معدات أكثر مراعاة للفوارق بين الجنسين مطلوبة عندما نخرج إلى عمق الميدان وننتشر لعدة أسابيع. لقد ناقشت القضية مع صندوق مبادرة إلسي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فنحن نعمل على ذلك. ولكن إذا كنا نرسل النساء إلى هناك فسنحتاج إلى معدات تراعي الفوارق بين الجنسين حتى نتمكن من الاهتمام بأمنهن واحتياجاتهن الأخرى.

وأود أيضاً أن أذكر أمراً أناقشه أحياناً كثيرة مع قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. يقول قائد القوة إن من المهم الاعتراف بأن ضباط الشرطة في جميع أنحاء العالم مدربون على التفاعل مع المجتمع. ولهذا السبب شهدنا ميزة نشر ضباط شرطة الأمم المتحدة مع القوة، وبطريقة فعالة جداً في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وكان هناك أيضاً سؤال من ممثل مالطة، كان على غرار كيف يمكننا زيادة بناء قدراتنا في الميدان ووضع برامج مستدامة جيدة. ردّي على ذلك هو أننا نعمل عن كثب مع الحكومة المضيفة، وهو أمر هام، لكي نهيئ المجال والإمكانيات للحكومة المضيفة للعمل معنا جنباً إلى جنب. ولكن يجب على الحكومة أن تدير البرامج عندما نغادر. إننا موجودون هناك بدعوة من الحكومة المضيفة، لذلك يتعين علينا أن نهيئ المجال وأن نكفل أن تكون لدينا برامج مستدامة يمكن أن تطور الشرطة المحلية وسلسلة العدالة.

وكثيراً ما يقول الممثل الخاص للأمين العام هايسوم، رئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إن السؤال هو عما نتركه وراءنا. هذا كل ما نفكر فيه. ما الذي نتركه وراءنا حتى يتمكن جنوب السودان من إدارة نفسه ومن الإدارة السليمة؟

وفي ذلك الصدد، ختاماً، أود أن أقول مرة أخرى إنني سعيدة بعروض الدعم التي استمعت إليها اليوم. وبوسعي أن أؤكد للأعضاء أن بناء قدراتنا من جانب شرطة الأمم المتحدة، فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، يتم دائماً من منظور أننا نقوم بذلك في إطار دورنا كشرطة، ولكن مع احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. هذا حتى نتمكن من رؤية سلسلة العدالة بأكملها تعمل معاً. ولن يكون مفيداً أن ندرّب ضباط شرطة جيدين في جنوب السودان إذا لم يكن هناك مدعون عامون أو محاكم أو مرافق احتجاز يمكنها إدارة سلسلة القيادة بأكملها إذا كان هناك أشخاص سيدانون بالعنف الجنسي والجنساني، على سبيل المثال. علينا أن نعمل على سلسلة القيادة بأكملها. ومن دواعي فخري أن أقول إننا نفعل ذلك بأفضل ما نستطيع، تحت القيادة القوية للممثل الخاص هايسوم.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن للسيد شاهكار.

السيد شاهكار (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعم الكبير من المجلس وعلى الوقت الذي يكرسه لهذه المناقشات. وسأتطرق بإيجاز إلى بضع نقاط أثيرت.

الأولى هي دور شرطة الأمم المتحدة في المراحل الانتقالية، وهو أمر بالغ الأهمية عندما ننهي عملنا وننسحب، في حين لا تزال المؤسسات هشة. وينبغي أن نتوقع وجوداً أطول لشرطة الأمم المتحدة بشكل ما لإبقاء الأمور تسير نحو برامج مستدامة.

وتتعلق النقطة الثانية بالجريمة المنظمة، التي تطرقت إليها السيدة لاندغرين. فلها دلالات عالمية. وهي ليست مقيدة بمنطقة واحدة، مثل بعثة حفظ السلام، ولكنها تؤثر على جميع المجالات. لذلك نركز على استجابة متسقة جداً من خلال فرقة العمل المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بأعمال الشرطة ومن خلال التعاون مع هياكل الشرطة الإقليمية.

وأثيرت أيضاً نقطة تتعلق بالمشاركة المبكرة لشرطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بحالات النزاع. ربما نتفادى بعض النزاعات إذا شركت شرطة الأمم المتحدة بصورة أبكر في بؤر التوتر المحتملة التي يحتمل أن تقع في نزاع. وفي بعض الأحيان نتلقى طلبات من منسقينا الإقليميين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونقدم أيضاً الدعم من خلال نشر شرطة الأمم المتحدة.

وقد تطرق مفوضا الشرطة لدينا إلى مسألة بناء القدرات. وكما أشارت السيدة فوسن، فإن المشكلة تكمن في الميزانية. والمسألة في بناء القدرات، كما نقول في ضبط الأمن، هي أنه لا يمكن بناء القدرات من دون أمرين – الإرادة السياسية والمال. إن ضبط الأمن عمل مكلف. لذلك نسعى إلى الحصول على دعم المجلس في وضع الميزانية، حيث يتوقع أن يتم إصلاح الشرطة.

النقطة الأخيرة التي أثيرت في المناقشة هي استدامة أي جهود نبذلها عندما نغادر. ونحن نفكر في ذلك وسنسعى إلى الحصول على دعم المجلس والدول الأعضاء للعمل على كيفية أن نبقى مستدامين بمجرد مغادرتنا. وسيعني ذلك أنه يتعين علينا أن نترك بعض قدرات الشرطة حتى عندما تنتهي البعثات، سواء كانت بعثات لحفظ السلام أو بعثات سياسية.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة لاندغرين.

السيدة لاندغرين (*تكلمت بالإنكليزية*): لم أرَ أسئلة معينة تتعلق ببياني، لذلك لا أود أن أضيف عليه.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): لم تكن هناك أسئلة موجهة إليكم، سيدة لاندغرين، ولكن الأسئلة التي طرحتموها في بيانكم تستحق بالتأكيد تفكيراً عميقاً.

وسيساعدنا ذلك على المضي قدما ويرشدنا في مناقشة الأنشطة ذات الصلة.

وأود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا، ومفوضي الشرطة في البعثتين، ومستشار شؤون الشرطة، والسيدة لاندغرين على عروضهم، وعلى مناقشة أنشطتهم معنا وتزويدنا بما لديهم من تعليقات وتحفظات. ومن المؤكد أن تلك المعلومات ستكون مفيدة وقيمة جدا من حيث تحسين عمل عنصر الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وسيظل عمل الشرطة في عمليات السلام يحظى بدعم قوي من مجلس الأمن. وقد ذكر مفوض الشرطة فوسن ضرورة أن تكون هناك معدات تراعي الاعتبارات الجنسانية، وهذا أمر أخذناه في الاعتبار. وهناك بعض الممثلين الدائمين، على الرغم من أنهم غير حاضرين في هذه الجلسة، يشاركون أيضا في القيام بعمل هام جدا وسيواصلون تقديم دعم كبير لعمليات السلام. ومن خلال مقدمي الإحاطات، أود أن أعرب عن إعجابنا بجميع زملائهم الذين يعملون حاليا في الخطوط الأمامية وأن أشيد بهم.

رفعت الجلسة الساعة 12/30.